

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN



كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية
رمز المذكرة:

الموضوع:

دراسة في تاريخ مفهوم الجملة في التراث النحوي العربي

إشراف:

إعداد الطالب (ة):

قرموش إكرام الهادي شريفي

لجنة المناقشة		
رئيسا	عبد الجليل مرتاض	أ.الدكتور
ممتحنا	رمضان كريب	أ.الدكتور
مشرفا مقررا	الهادي شريفي	أ.الدكتور

العام الجامعي: 1441/1440هـ/2019/2020م

شكر

يسرني أن أتوج هذا العمل المتواضع بجزيل الشكر لله عزّ وجلّ أوّلاً وقبل كل شيء ثم إلى أستاذي

المشرف "الهادي شريفني" لما قدمه لي من توجيهات وملاحظات، وأسأل الله أن يستر عيبه ويغفر ذنبه

ويرزقه الصحّة وطول العمر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى أسرة كليّة الآداب واللغات وقسم اللغة والأدب العربي بجامعة

تلمسان.

إهداء

حالفني الحظ أن أصل إلى إنجاز هذا البحث وأبي بوعددي، لأهديه إلى قرّة عيني الغاليان اللذان سهرا لأجل راحتي ورعايتي وسانداني في مشواري الدراسي، فأليك يا من كانت قدوة لي وأنارت طريقي، ويا من كنت الأب والصديق الرفيق أطل الله في عمركما .

إلى أختي وإخوتي إلى من قدم لي مساعدتهما زوج أختي وزوجة أخي وإلى ابن أخي وابنة أختي.

إلى أعز صديقتي ورفيقات دربي اللواتي قضيت معهنّ أحلى سنوات الدّراسة، متمنية لهنّ المزيد من النجاح والتألق في حياتهم إن شاء الله.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

شهدت العصور التاريخية تطورا علميا في مجالات البحث في التراث التحوي، ويعود هذا نتيجة تعدد الاتجاهات التي تخصصت في دراسة اللغة والكشف عن نظامها ونحوها من مصطلحات وأصوات، واهتمت بجميع المستويات الصوتية، والصرفية، والدلالية، والتركيبية، والإمام بفروع اللغة منها علم اللسانيات التاريخية.

من بين الموضوعات التي أثارت علماء اللغة "الجملة" حيث قاموا بتحليلها والكشف عن مكوناتها، وعرض أبنيتها، ولقد شاع استخدام مصطلح "الجملة" مع مصطلح "الكلام"، لكنه لم يتفوق عليه، وظلّ بعض النحويون يعدّهما بمعنى واحد، وآخرون فرقوا بينهم، فبالجمل نتكلم ونفكر وهي أساس التواصل، ولها طابع خاص في القرآن الكريم، فتصوّره بألفاظها لتلقيه في النفس، حتى إذا استكملت الجملة أركانها برز المعنى ظاهرا، فليس تقديم كلمة على أخرى صناعة لفظية فحسب، ولكن المعنى هو الذي جعل ترتيب الجملة ضرورة لا يستغنى عنه، وإلا اختل وانهار.

كما كان لتطور البحث اللغوي اللساني دورا كبيرا في دراسة الجملة واللسانيات التاريخية أعطت بداية مميزة لمعرفة الكلمة واللفظة والعلاقة القائمة بينهما وبين الجملة ومنها انطلقت اللسانيات المعاصرة في تحليلها واستقرائها.

ومن هنا كانت الإشكالات التالية: من أي بؤرة استخدم مفهوم الجملة وأصلها الذي انبثقت منه، وإلى أين وصل تاريخ مفهومها؟ ما هي المصطلحات التي بدأت بها وشابقتها من حيث المعنى؟ وما هي القواعد التي تحكمها من حيث التركيب؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات كان لزاماً علينا في هذه المذكرة أن نتطرق لتاريخ مفهوم الجملة في الموروث النحوي العربي، وأهم المحطّات التي مرّ بها هذا المفهوم منذ الدراسات اللغوية القديمة، إلى الدراسات اللسانية الحديثة.

إن موضوع الجملة ذو أهمية كبيرة لما تشمل عليه من أحكام، والغاية من هذا البحث ليس لإتيان الجديد وإثما المعرفة والتعمّق في تاريخ هذا المفهوم، لهذا وقع اختيارنا له بصفة موضوعية، أما من الناحية الذاتية فأنجذابي للنحو ورغبتني في الاطلاع على تفاصيل تطوّر هذا المفهوم الأساسي في النحو العربي.

ولقد انبرى العديد من الباحثين للخوض في مفهوم "الجملة"، سواء منهم قدماء اللغويين العرب، أو المحدثين، ومنهم "ابن هشام" في كتابه "مغني اللبيب"، وإبراهيم عيادة في كتابه "الجملة العربية"، وغيرهما الكثير، إلا أننا في بحثنا هذا سنحاول تبسيط المفاهيم، وإيجاز الخلافات النحوية وعرض أهم المحطّات التي مرّ بها مفهوم الجملة.

أما تقسيم البحث فقد جاء في فصلين تتصدّره مقدمة ثم المدخل، تطرقت فيه إلى تعريف مصطلحات ربطها القدماء والمحدثين بالجملة فعرّفت اللفظ والقول والنص. أمّا الفصل الأوّل فخصّصته لمصطلح الكلمة وأقسامها والمصطلحات اللسانية الأخرى المرتبطة بالجملة. أمّا الفصل الثاني فتناولنا فيه تاريخاً لمفهوم الجملة والنظر إليها من الناحية التركيبية، ثمّ ذيلتُ الدراسة بخاتمة عرضتُ فيها أهمّ نتائج البحث.

أمّا المنهج الذي اتّبعته فهو المنهج التاريخي لعرض تطوّر مفهوم الجملة منذ أوائل النحويين العرب الذي خاضوا في هذا الموضوع، ثم المنهج التحليلي للكشف عن العناصر التركيبية و مكونات الجملة. اعتمدتُ في هذا البحث على مراجع أساسية من كتب وبحوث منها: "ابن جني: الخصائص"، "سيبويه: الكتاب"، "فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها"، "أبو البقاء الكفوي: الكليات" و "علي جابر: الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية"، "ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب"، "أحمد حابس: الحدود

اللغوية بين التراث والحداثة"، و"هشام خالدي: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث" و"توفيق قريرة: الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية"، "إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة"، "أحمد مؤمن: اللسانيات والنشأة والتطور"...

واجهتني بعض الصعوبات في اختيار الموضوع لدراسته من قبل وكيفية الحفاظ على الأمانة العلمية، ورغم كثرة الكتب في هذا المجال إلا أنني لم أستطع الحصول عليها، وإمكانيات التواصل بين المشرف عبر شبكة الانترنت لم تجدي نفعا مثل اللقاءات الأسبوعية لتلقي النصائح مباشرة وهذا بسبب جائحة الوباء الذي حلّ بنا.

وفي الأخير أتقدم بحالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " **الهادي شريقي** " لاقتراحه هذا الموضوع، والنصائح والتوجيهات التي قدمها لي، جزاه الله كل الجزاء.

والشكر موصول كذلك للجنة المناقشة، وكلّ الأساتذة الذين رافقوني في هذا الميدان.

المدخل

ظهر مفهوم الجملة في التراث النحوي العربي على يد النحاة القدماء باعتبارها أكبر الوحدات اللغوية التي تخضع إلى الدراسة النحوية والبلاغية. قبل أن تصاغ الجملة، لا بدّ من أن تتشكّل في ذهن المتكلم، وقد تكون إما مقيدة بزمان ومكان أو لا، وقد تكون كلاماً تاماله معنى، أو لا يفيد أي معنى.

وفي بحثي هذا قبل أن أتطرق إلى مفهوم الجملة في التراث العربي يجدر الإشارة إلى بعض المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم الجملة، مثل "اللفظ"، و"القول"، و"النص".

- **اللفظ**: "وهو الصّوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى أو لم يدل نحو كجق"⁽¹⁾. و"المراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديراً والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه"⁽²⁾.

الألفاظ هي اللبنة الأولى في عملية التعبير عن الفكر، وإن كانت الحروف هي التي تشكل الألفاظ، فهي وحدها ليس لها معنى إلا مع غيرها، لذلك كانت الكلمة هي الجزء الأصغر في عملية التعبير.

وليست الكلمات مجرد إشارات مجردة فحسب بل لها أيضاً مدلولاً خاص بها تنشأ بجرسها وإيقاعها، وكما يقول د/عبد الحكيم شعبان الغرياني: "تعدّ الألفاظ نسقاً ونظاماً وجوّاً يسمح لها بأن تشعّ أكبر مافي شحنتها من الصّور والظلال والإيقاع وأن تتناسق ظلالها والجوّ الشعوري الذي يريد الشخص أن يرسمه"⁽³⁾، والوسائل التي تنمّي ألفاظ اللّغة هي:⁽⁴⁾

أ- الاشتقاق: وهو أخذ لفظ من آخر مع تناسبهما في المعنى العام والحروف الأصلية واختلافهما في الصيغة وزيادة قوة في المعنى، وهو من خصائص اللّغة العربية، ودليل على مرونتها وحيويتها، والاشتقاق

(1) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2008م، ص9.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) عبد الحكيم شعبان الغرياني، الألفاظ ودورها في تسهيل تعلم اللّغة العربية، قسم اللغة العربية-كلية اللغات-جامعة طرابلس، ص1.

(4) نفس المرجع، ص3.

نوعان: أصغر وهو الأكثر إغناء لمفردات اللّغة، كتوليد: شَغَلَ، شُغِلَ، شَاغَلَ، مَشْغُولٌ، مَشْغَلٌ، مَشَاغَلٌ من الشغل، والاشتقاق الأكبر وهو القلب، كما في: يئس وأيس، جبد وجذب؛

ب- النَّحْت: وهو الحصول على لفظ واحد من بعض حروف كلمتين أو أكثر حتى تدلّ الكلمة الجديدة على معنى عام يعبر عن معنى هذه الكلمات، مثل: الحوقلة (لا حول ولا قوة إلا بالله) والبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) وغير ذلك، والغرض من ذلك الخفة والتسهيل والإيجاز؛⁽¹⁾

ج- التّعريب: هو استبدال لفظ عربي بلفظ أجنبي أصيل يحمل مدلوله؛

د- المجاز: هو الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي الذي تذكره معجمات اللّغة إلى معنى جديد، على أن يكون بين المعنيين علاقة، كإطلاق كلمة (يد) لتدلّ على القوّة أو النّعمة، لأنّ اليد سبب فيهما، فاستعارة الألفاظ أو نقلها يعطي المعنى جمالا ويؤكدده، وعندما ننقل الكلمة أو نستعيرها فإنّ للفظ قيمة تضاف إلى قيمته اللّغوية من توضيح للمعاني وتقويتها عند المتلقي، واتّساعها في التعبير بزيادة المفردات الدالة على المعاني.

أنواعه: ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه إلى:

1- المختص: هو اللفظ الذي له معنى واحد، مثل: حديد، حيوان، شجر، إنسان، جماد؛

2- المشترك: وهو اللفظ الذي له عدّة معاني، مثل: عين، خال، جون، قرء؛

3- المنقول: وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر لوجود مناسبة بين المعنيين وهجر استعماله في المعنى الأوّل الذي وضع له؛

-القول: وهو اللفظ الدال على معنى، وهو يعمّ الكلام والكلمة فكلّ ذلك قول،⁽²⁾ فالكلام قول والكلمة قول، قال ابن مالك: "والقول عم"، بل إنّ القول يطلق على ما هو أعمّ من

(1) نفس المرجع ص3.

(2) فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق، ص10.

ذلك فقد يطلق على حديث النفس فتقول "قلت في نفسي كذا وكذا" قال تعالى: (وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ) [المجادلة:7].

إنّ الجملة تعدّ سلسلة من الكلمات مضبوطة بنظام خاص إمّا عن طريق أصوات مسموعة أو حروف مقروءة، أمّا القول فهو مجموعة من الكلمات تتحقّق به الجملة إمّا من قول واحد أو عدة أقوال.

الجملة مجردة، والقول حدث حقيقي حدث في مكان ما وزمان ما وموقف ما وقاله شخص ما موجّهها إلى شخص ما. الجملة وحدة لغوية كاملة نحويًا ، و لكن القول لا يشترط فيه أن يكون كاملاً نحويًا، فقد يكون كلمة واحدة أو جزءاً من جملة.

- **النص**: يقال في اللغة نصّ الشيء أي رفعه وأظهره، وفلان نصّ أي استقصى مسألته عن الشيء حتى استخراج ما عنده، ونصّ الحديث ينصّه نصّاً، إذا رفعه، ونصّ كلّ شيء منتهاه.

وأما في الاصطلاح اللساني فقد تعدّدت مفاهيمه بتعدّد وجهات النّظر حيث لم يكن مصطلح "نص" أسعد حالا وحظا من مصطلح "جملة" ومن هنا نجم اختلاف بين اتجاهات في تعريف النص، "بناءً يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات وقد تربط هذه العلاقات بين جملتين أو أكثر من جملتين"⁽¹⁾

كما ذهب "برينكر Brinker" و "ايزنبرج Izenberg" وغيرهم إلى أنّ النص تتابع مترابط بين الجمل وهذا يعني أن الجملة تشكل جزءاً من النص، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو علامة تعجب، ثم يمكن بعد ذلك بوصفها على أنها وحدة مستقلة"⁽²⁾، وبالتالي يتمّ تحديد تعريف النص وتمييزه عن غيره اعتماداً على المكونات والعناصر التي يتألف منها من خلال مفهومه وتراكيبه وترباطه، فالعلاقة العضوية بين مفهومي النص والجملة علاقة دائرية، حيث يُوضّح النص بالجملة والجملة من خلال النص، فالجملة جزء منه والنص تسلسل فالعلاقة بينهما يحكمها

(1) طه. عبد الرحمن ، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، ط2، 2000م، ص35.

(2) فاضل ثامر، اللّغة الثانية(في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1994، ص45.

الجزء (الجملة) والكل (النص). خالف هذه العلاقة التعريفية الدائرية بين الجملة والنص "هنري فاينريش H. weinrich" حيث رأى أنه يجب مراعاة أوجه الترابط التحويلي، "ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولا ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن يتوازي المستويان ويسهمان معا في تحديد البنية المتناسكة، فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءا مستقلا مفيدا يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة الكلية للنص، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر، غير أن هذه الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولة، إنَّها لا تقدّم إلا معلومة محدّدة، تسهم مع المعلومات الأخرى في تشكيل كم من المعلومات التي تنتظم بقوة في بنية واحدة، قد تكوّن موضوع النص أو المعنى الكلي أو المغزى"⁽¹⁾

وهذا ما ذهب إليه كذلك "هاليداي" و"رقية حسن"⁽²⁾ أي فقرة منطوقة أو مكتوبة على حد سواء مهما طالت أو امتدت هي نص... والنص وحدة اللّغة المستعملة، وليس محمدا بحجم.. والنص يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة، والنص، اعتبروه لا يختلف عن الجملة في النوع، وأفضل نظرة إلى النص اعتبره وحدة دلالية. وهذه الوحدة لا يمكن اعتبارها شكلا، لأنَّها معنى، لذلك فإن النص الممثل بالعبارة أو الجملة، إنَّما يتصل بالإدراك (الفهم) لا بالحجم⁽²⁾.

إضافة إلى هذا نجد "فان ديك" يقول: "ليست جميع المتواليات من الكلمات أو الجمل داخلية في مفهومنا الحدسي للنص"⁽³⁾، فالنص وحدة دلالية لا يقاس بالحجم والطول، بل يتحقق بوسيلة الجملة، وعليه نجد في كتاب سعيد يقطين: "رغم الاختلاف بين النص والجملة من حيث النوع إلا أن النص ليس وحدة نحوية وإنما يتألف من الجملة."⁽⁴⁾ إنَّ الجملة رغم ارتباطها بهذه المصطلحات فإن معناها خاص، فإن كانت الألفاظ حسنة تعطي جمالية للجملة ومن هنا تتشكل ويخلق انسجام فيما بين مركباتها لتصبح بذاتها نص له قواعده وخواصه، فعلم اللغة العربية في تاريخها الطويل بحر من

(1) سهل ليلى، حدود النص في الدرس اللساني الغربي، جامعة بسكرة الجزائر، مجلة الخطاب، المجلد 13، ع2، 2017م، ص114.

(2) مرجع سابق، ص109.

(3) فان ديك، النص بنيته ووظائفه (مدخل أولي إلى علم النص)، ترجمة محمد العمري - إفريقيا الشرق - المغرب، ط1، 1996م، ص51.

(4) ينظر سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، المركز الثقافي العربي ط1، 1989م، ص17.

المعارف لا حدود له، انطلق من أصغر مفهوم "الصوت" و"الحرف"، مروراً بمفهوم "الكلمة" و"الجملة"، ووصولاً إلى مفاهيم أكثر تعقيداً مثل "القول" و"اللفظ"، وذلك على غرار المعارف اللسانية المعاصرة التي أقحمت مفاهيم جديدة ومتعددة مثل "الليكسيم" و"المورفيم" وغيرهما وصولاً إلى "السيميم" Sememe، و"الخطاب".

من هنا لكل مصطلح مفهومه الخاص إلا أنه يوجد علاقة بينهما، فالنص يتطلب جملة منبثقة عن الكلام الذي يستخرج من القول على شكل ألفاظ، ويكون النص ذو لغة صحيحة سهلة، وتعبير مضبوط.

الفصل الأول:

الجملة العربية، مصطلحات ومفاهيم

1. الكلمة بين القدماء والمحدثين.

2. أقسام الكلم.

3. الجملة ومصطلحاتها اللسانية.

إنّ الجملة في اللّغة العربيّة تتكوّن من كلمتين فأكثر مسندتين إلى بعضهما ليكون كلاما مفيدا وذا معنى، وتُبنى الجملة في العربيّة من الوظائف التي تقوم بها الأنواع المختلفة من الكلم ك الاسم والحرف والفعل، فتقوم هذه البنية على وظيفتين تعدّان الدّعامة الأصليّة للجملة، وهما المسند والمسد إليه، لذا فهي تتأّتى من فعلين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة ولا حرفين . وقبل البدء في الحديث عن الجملة يجب علينا الإشارة إلى بعض مصطلحاتها ومفاهيمها، ك"الكلمة" حيث وضع لها علماء العربيّة وعلماء اللّسانيات ال غربية حدودا ومعالم تميّز بها وما يتّصل بمفهومها من مشارب التعريف والتّصريف والتّداول والمقابلة بأشكال الخطاب الأخرى نحو الجملة والنّص والوحدة التعبيرية، كما حاولوا تأسيسها من حيث الاشتقاق والبناء والقياس بجميع أبعاده وأنواعه الصّوتية والخطيّة والدلالية، ومن خلال هذا لا يزال موضوع الكلمة يمثّل صراعا بين الفكر واللّسان، إذا ما هي "الكلمة" ؟

المبحث الأول: الكلمة بين القدماء والمحدثين

إنّ الكلمة درست من عدّة جوانب وتميّزت بقيمة رمزية في المجال اللّساني وهي ثمار جدل بين القدماء والمحدثين من حيث التعريفات وأقسامها.

تعريف الكلمة

الكلمة لغةً: اسم جنس يقع على الكثير والقليل، و(الكلم) لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنّه جمع (كلمة) مثل نبقة ونبق، وفيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ، كِلْمٌ، كَلْمَةٌ.
و(الكلمة) أيضا القصيدة بطولها، وقد تطلق الكلمة، ويراد بها: الكلام المفيد، من قبيل إطلاق الجزء على الكل، كقولهم في "لا إله إلا الله" كلمة الإخلاص، و(الكليم)، الذي يكلمك، وكلمة، وتكليما، وكلاما مثل : كذبة، وتكذيبا، وكذابا وتكلم كلمة وبكلمة، (وكالمه)، أي جاوبه و(تكالما) بعد التهاجر، أي كانا متهاجرين فأصبحا يتكلمان، ولا نقل يتكلمان وما أجد (مُتَكَلِّمًا) بفتح اللام أي موضع كلام.

و(الكلماني) المنطيق و(الكلم) الجراحة، والجمع (كلوم) و(كلام)، وقد (كلمه) من باب ضرب ومنه قراءة من قرأ "وإذا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ"، سورة النمل- الآية-82.

أي تجرحهم وتسمهم و(التكليم) أي التجريح، وعيسى عليه السلام (كلمة) الله لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما يقال: فلان سيف الله، وأسد الله⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً: فيمكن تعريفها من خلال ما ذكره "سيبويه (ت 180هـ)" في الكتاب، فقال: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى⁽²⁾، شرح "السيراني" (ت 368 هـ) قول سيبويه "الكلم" فيقول: "وقوله" الكلم" ولم يقل "الكلام" لأنه للكثير، والكلم جمع كلمة، ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخفّ، ولأن الكلمة اسم الذات والكلام المصدر⁽³⁾ وقد يكون قصد بذلك الجمع لا الأفراد، فقوله "الكلم" جمع ليشمل الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى، لأنه أخذ في تفصيل ذلك شرحاً وبياناً للحدود بالتمثيل لكل منها وحكما وإعراباً، ثم أن غيره من اللاحقين لم ير قلة أو كثرة لِمَا قال: "الكلام كَلِّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى⁽⁴⁾، كما أنه لم ير ثقلاً في الموازنة بين الكلام والكلم أو تحقيقاً لاسم الذات أو المصدر؛ وكان جل اهتمامهم هو رسم الحدود اللغوية لكل من الاسم والفعل والحرف كما حاولوا وضع حد فاصل لكل جزء من هذه الأجزاء وغايتهم في ذلك تيسير الدرس اللغوي وبيان أهميته في معرفة الكلم العربية⁽⁵⁾ لأن هذا التقسيم لا يخلو منه لسان.

(1) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994م، ص204، 241.

(2) أحمد حابس، الحدود اللغوية للكلمة بين التراث والحداثة، جامعة باجي مختار، عنابة ص64.

(3) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1048هـ، 1988م، ج1، ص12.

(4) المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة، دط، 1415هـ، ص3/1.

(5) المصدر السابق.

حاول النحاة المتأخرون أن يفرّقوا بين الكلمة والقول واللفظ؛ فالكلمة عندهم قول مفرد يطلق على الجمل المفيدة نحو قوله تعالى: (كَلِمًا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) ⁽¹⁾ إشارة إلى قوله سبحانه وتعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِي مَا تَرَكْتُ) ⁽²⁾، أما القول فهو اللفظ الدال على معنى، كقولك: رجل وفرس أو بيت وأرض. أما اللفظ فهو الصوت المشتمل على حروف المباني سواء دلّ على معنى أو لم يدل، نحو قولك زيد (وديز) - مقلوب زيد- والمراد بالمفرد ما لم يدل جزؤه على جزء معناه، والكلمة تدل عندهم دائما على المعنى المفيد، أما اللفظ فمنه المستعمل وهو الذي يفيد معنى، ومهملا ما لا يفيد معنى، ولذلك فهو عندهم جنس بعيد، وهو غير القول لأن القول جنس قريب لأنه مختص بالمستعمل دون المهمل.

تشتمل الكلمة عند النحاة على الاسم والفعل ثم الحرف الذي جاء لمعنى، ومن هنا يتضح جليا أن الكلمة قد تكون مفردة واحدة كما هي الحال في الاسم المفرد والحرف المفرد، كما تكون أكثر من ذلك عند دلالاتها على الاسم المركب والحرف المركب نحو (لولا، ألا، ربّما) وقد تكون جملة عندما تطلق على الفعل.

الكلمة في التراث النحوي العربي

تناول النحاة واللغويون العرب قديما قضية الكلمة من عدة جوانب، من أبرزها ما يتصل بالتعريف والتحديد والمقابلة بين القياس والسماع وما يتصل في ذلك بالاشتقاق وبناء الكلمة العربية بجميع أبعادها الصوتية والخطية والدلالية.

إلا أنّ هذه الجوانب لا تنصهر في مؤلف واحد ولا في مؤلف واحد، لذلك كان ضروريا تناوّلها من عدة مؤلفات وآثار نحوية ولغوية عالجتها أكثر من غيرها، وهذا ما يجعلنا نقف عندها لتعرّف على صورتها المتكاملة أو شكل من أشكالها في التراث النحوي العربي.

⁽¹⁾ المؤمنون 100/23.

⁽²⁾ الآية السابقة.

ونجد في "الكتاب" لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ) جاء فيه أن الكلام يصاغ من ثلاثة أنواع في قوله: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (1). ونتيجة لهذا التقسيم فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، وعلى هذا الأساس سار "الزمخشري" في كتابه (الكلمة:) (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف).

ويذكر "المبرد" (ت 285 هـ) في باب "هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال": "فالكلام كله: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة (2). فمثل هذه التحديدات لا تتجاوز التقسيم الثلاثي ولا تتجاوز التصنيف المحدد سلفاً وضبط الحد الأدنى بحرف واحد، وبقي هذا التيار التعليمي يسير على وثيرة واحدة لدى كل اللاحقين فيما بعد، غير أننا وجدنا في البعض منها إضافات لا تخلو من الطرافة أحياناً ومن الدقة أحياناً أخرى.

فمن حيث اشتقاق المادة (ك، ل، م) يقول "ابن جني" (ت 392 هـ): "فمن ذلك الأصل الأول (ك، ل، م) منه الكلم للجرح وذلك للشدة التي فيه، وقالوا في قول الله سبحانه: "دابة في الأرض تكلمهم"، قولين: أحدهما من الكلام، والآخر من الكلام أي تجرحهم وتأكلهم، وقالوا: الكلام ما غلظ من الأرض (3)، إذن الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس 'وسعى' ابن يعيش " في أخذ كلام الزمخشري و"الاستراباذي" (ت 686) وفي نفس الوقت قارنوا بين:

الكلمة واللفظة: فابن يعيش يعرفها بأنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" معتبراً أن اللفظة من جنس الكلمة وذلك لأنها تشمل المستعمل والمهمل (4)، ويعرفها ابن مالك، بأنها: اللفظ مستقل

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، 1480هـ، 1988م، 12/1.

(2) المبرد، المقتضب، 3/1.

(3) ابن جني، الخصائص، ج 6/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق، إميل يعقوب، ط1، 2001م، 18، 19/1.

دال بالوضع⁽¹⁾، ويتضح من هذه الموازنة أن الكلمة هي ما يوضع فعلا فينتمي إلى نظام اللسان ولذلك يقول: (فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة)⁽²⁾، وبهذا يتضح أن اللفظ أشمل من الكلمة لأنها تطلق على المهمل والمستعمل، أما الكلمة فلا تطلق إلا على المستعمل من الكلام. فالكلمة هي اللفظة المفردة عند كل النح ويين، ولا فرق بينهما عند أكثر الأصوليين فكل واحد منهما يتناول الكلام المفرد والكلام المركب⁽³⁾.

أما "الرضي الاسترابادي" فإنه انطلق من مفهوم الحدث أي العملية اللسانية التي ينتج عنها القول والكلام واللفظ ولم ينطلق كما انطلق "ابن يعيش" من مفهوم الوحدات؛ وحاول "الاسترابادي" بيان الفرق بين الكلام واللفظ فيقول: (اللفظ خاص بما يخرج عن من الفم من القول، فلا يقال لفظ الله كما يقال: كلام الله وقوله)⁽⁴⁾

ترتبت على ذلك وجود صنفين من الكلمة في اللسان العربي وهما: صنف سماعي وصنفيقياسي، فالأول لا يخضع بالضرورة إلى التععيد وإنما ما سُمع عن العرب فيدون كما هو ويحفظ ويستعمل وفي ذلك يقول "ابن جني" - في باب تعارض السماع والقياس - : "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره وذلك نحو قوله تعالى [اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ] ⁽⁵⁾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك بأمثلتهم، ثم بعد ذلك لا تقيس عليه غيره، ألا تراك تقول في "استقام" "استقوم"، ولا في "استباع" ⁽⁶⁾، أما الثاني وهو الصنف القياسي من الكلمات فيجمع الكلمات المعجمية التي يمكن استخراجها قياسا على أوزان كلمات أخرى،

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، 1990م، ج1، ص3-4.

(1) شرح المفصل 19/1.

(2) أبو البقاء، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002،

1419هـ، 1998م، ص757.

(4) الرضي الاسترابادي، شرح على الكافية، ص4.

(5) المجادلة 19/58

(6) الخصائص، 118/117/1.

تتنمي إلي نفس المقولات المعجمية المختلفة أو الحقول المعجمية المختلفة مثل حقل المشتقات المعروفة في اللغة العربية.

أما الكلمة لدى المعجميين فلم يتناولوا تعريفاً لهاية الكلمة غير أن " ابن منظور " جمع ثلاثة معان للكلمة في استعمالها اللغوية، وذلك حين قال: "والكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى" (1).

وما هذا التعريف إلاّ تعريف عا م، فلم يفرق بين الصوت والحرف كما فعل غيره من اللغويين والتحويين.

أما مفهوم الكلمة عن ابن مالك، فيتلخص في قوله (2)

كلامنا لفظ مفيد فاستقم اسم وفعل ثمّ حرف الكلم

واحد كلمة والقول عمّ وكلمة بها كلام قد يؤمّ

وهو هنا يفرّق بين المصطلحات الآتية: الكلمة، والكلام، والكلم، والقول. أما الكلمة، فهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد؛ وقوله: الموضوع لمعنى، فقد أخرج المهمل كديز، وقوله: مفرد، أخرج الكلام كونه موضوع لمعنى غير مفرد. والكلام عنده؛ هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وهذا ما اصطاح عليه النّحاة. واللفظ، جنس يشمل الكلام والكلمة، والكلم كما يشمل المهمل والمستعمل، وقوله: مفيد؛ أخرج به المستعمل. وقوله: مفيد؛ أخرج به المهمل، وبقوله: فائدة يحسن السكوت عليها، فقد أخرج الكلمة. والكلم هو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه؛ وهو اسم جنس واحد كلمة.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كلم)، دار المعارف 619/12.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة/ ط 1400، 20هـ، 1980م، ص 13-16.

ولم يهتمّ المعجميون قديماً بتعريف الكلمة اهتماماً كبيراً؛ إنّما اهتموا بصناعة المعاجم؛ وانحصر إدراكهم لمفهوم الكلمة من جانبين؛ الجانب الصوتي؛ ثم الدلالي؛ حيث نلاحظ ذلك من خلال طريقة ترتيب الألفاظ (المدخل المعجمية) داخل المعجم. أو من ترتيب المعاني والحقول التي تجمعها داخل معاجم الموضوعات؛ فمعاجم الألفاظ وجدت طريقها للإبداع، وقد وجدنا عدّة مناهج متنوعة لترتيب الألفاظ داخل المعاجم بينما في معاجم الموضوعات كانت طريقة الترتيب واحدة.

وقد عني البلاغيون بالكلمة منذ أمد طويل؛ فقد اهتموا بها صوتاً ومعنى؛ حيث شغلتهم قضية اللفظ والمعنى؛ ومن ثمّ كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف مناهجهم تتصل بجانبين مهمين؛ هما⁽¹⁾

- أصوات الكلمة، وعلاقة هذه الأصوات ببعضها.

- دلالة الكلمة وقيمتها في حالتي الإفراد والتركيب.

فقد تناول "ابن سنان الخفاجي" الكلمة صوتاً ودلالة، وهو من أوائل علماء البلاغة اللذين اهتموا بالكلمة وبكل ما له صلة بها، فقد جاء في كتابه "سرّ الفصاحة" الذي أقامه على هذا الأساس بين البلاغة والفصاحة قوله: "والفرق بين الفصاحة والبلاغة أنّ الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني، لا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه⁽²⁾."

ويقول "ابن سنان" كذلك في محاولة منه لتعريف الكلمة مفهوماً دقيقاً لفصاحتها بأسلوب منهجي: "إنّ الفصاحة على ما قدّمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدّة، ومتى تكاملت تلك الشروط، فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، وبحسب الموجود فيها تأخذ قسط الوصف، وبوجود

(1) ينظر، حلمي خليل؛ الكلمة - دراسة لغوية معجمية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصرط 2، 1998م، ص 26.

(2) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط 1، 1982م، ص 59.

أضدادها تستحق الإطراح والذم، وتلك الشروط تنقسم إلى قسمين: فالأول منها ما يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن يضم إليها شيء من الألفاظ، وتؤلف معه⁽¹⁾، أمّا القسم الثاني ففي النظم، وهو ليس موضوعنا، والشروط الثمانية لفصاحة الكلمة في القسم الأول عند ابن سنان، هي كالتالي⁽²⁾:

- أن تكون مسافة بين الحروف من حيث المخرج في اللفظة .

- أن تكون اللفظة ذات طابع مميّز عن غيرها.

- خلو الكلمة من الغموض.

- أن تكون الكلمة في مفهوم الجميع لا من ألفاظ سوقية.

- ألا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر يكره ذكره، حتى لا يرد دون قصد معناه، فتقبح.

- أن تكون بحجم مألوف لا تكبر مقامها.

- أن تكون الكلمة مصغرة في موضع يعبر بها عن شيء لطيف أو خفيّ أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك.

ثم يقول في ختامه لهذه الشروط: "وهذه الأقسام الثمانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير تأليف، فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ، فإنّك تعلم الفصيح من غيره⁽³⁾ .

أما " عبد القاهر الجرجاني " فهو يرى الكلمة من حيث هي صوت ولا وزن، ولا قيمة لها في فصاحة، أو بيان، أو بلاغة⁽⁴⁾ فهو ينظر إلى الكلم بأنّها ترتّب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس وأنّها لو خلت من معانيها حتّى تتجرّد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هنجس في خاطر أن

(1) نفسه ص 63.

(2) ينظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص 64-92.

(3) المصدر السابق ص 92

(4) هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 2012م، ص 58.

يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بتلك⁽¹⁾؛ فالكلمة عنده أصوات ودلالة، وهي صورة ذهنية نتعرف من خلالها على الوجود الخارجي للغة.

فالجرجاني إذن، يقر بوجود الكلمة كما بعض البلاغيين الذين يرونها أصوات ذات دلالات وصيغ ورمز لما هو موجود خارج اللغة، يقول "الجرجاني": "ومن ذا الذي يشك أننا لم نعرف الرجل والفرس، والضرب والقتل إلا من أساميتها"⁽²⁾.

ومن هـ نا اكتسبت الكلمة أهمية عند علماء القدماء وتصدرت كتبهم النحوية ربطوا عناصرها بالتركيب وفسروها من حيث اللغة لأن المتكلمون يستخدمون اللغة في إنتاج الكلام.

الكلمة عند علماء اللغة المحدثين

لقد حاول علماء اللغة وضع تعريف عام للكلمة مع الأخذ بجميع جوانبها الصوتية، والصرفية والنحوية، والمعجمية، لقد تعددت التعريفات نظرا لتعدد المناهج والمدارس فلقد قدم تعريفا خاصا وليس عاما من طرف "تمام حسان" في كتابه مناهج البحث في اللغة، إذ يقول: (هي صيغة ذات وظيفة معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، ويصلح لأن تفرد أو تحذف، أو تُحشى، أو يُغيّر موضعها يستعمل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بهازوائد)⁽³⁾

والأساس في تحديد الكلمة عند تمام هو السياق، فقد أرجع ذلك إلى أربعة عناصر هي: الأفراد، الحذف، الإبدال، واستعمال العلامات الموقعة في الكلام، ولعله يقصد بهذه العلامات، النغم الخاص بمواقع معينة مثل آخر الكلام، فالكلمة عند تمام حسان مستقلة بعدها وحدة من وحدات المعجم، ويبدو أنه تناول الكلمة المكتوبة من حيث معيار تعريفه للكلمة وجودها داخل السياق كون الكلمة تُفرد، وتُحذف، وتُستبدل ولم يذكر الجانب الصوتي، أو الدلالي للكلمة.

(1) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ص 55/56.

(2) نفس المصدر 540.

(3) تمام حسان، مناهج في البحث اللغوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر (د.ط)، 1990م، ص: 232.

ويحظى مصطلح الكلمة في الجانب اللسانيات بالمقام نفسه الذي يحظى به مصطلح الجملة، فإذا وجدنا هناك حدس بيني واضح لدى المتكلمين لمهية الكلمة، أو الجملة.

إذا كانت الكلمة في المفهوم الصوتي هي مجموعة نبرية، أو هي الجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحوي ما، فالكلمة من هذا المنظور تساوي (مجموعة من الأصوات + معنى + استعمال نحوي)، غير أنّ الأستاذ: "كارل بوهلر K/BOHLER" اعترض على هذا التعريف وحاول تعديله إلى الآتي: "إنّ الكلمات هي أصوات لسان معيّنة ذات طابع صوتي قادرة على الاشتقاق في مجالات معيّنة"⁽¹⁾ وعليه يمكن تعريف الكلمة من خلال:

المورفيم (**morphème**)⁽²⁾، الكلمة هي القطعة التي تدرج في المستوى الأول من التقطيع المزدوج، كما لها عدة تسميات، العنصر الدال، الوحدة المعنوية، اللفظة الدالة، والكلمة في اللسانيات الحديثة عند الفرنسيين (**Monème**) وعند الغويين الأمريكيين (**Morphème**)⁽³⁾ كما يقابل من حيث الدلالة مصطلح "المونيم" الذي يمثل أصغر وحدة دلالية غير خاضعة لأي شكل من أشكال البنية⁽⁴⁾.

ومن خصائص المونيم عند "أندري مارتيني" (1908-1999) أنه:

- وحدة من الوحدات الأولية في التقطيع الأول.

- يمثل الوحدة الثانية في التقطيع المزدوج.

- يمثل الفونيمات في تداولها مع المعاني المتغيرة.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 19/1.

(2) أحمد حابس، الحدود اللغوية للكلمة، بين التراث والحداثة، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 69.

(3) حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، ط2، 2000م، ص 85.

(4) نفسه، ن. ص.

وهنا يكمن الاختلاف بين مارتينيوبلومفيد حيث تأثر بأرسطو باعتبار أن المورفيم هو أصغر صيغة حرة لا تتألف من صيغ حرة أصغر منها؛ وهي أصغر الوحدات البنائية، وتعرف الصيغة الحرة بكونها "الصيغة التي يمكن النطق بها مستقلة في الكلام العادي، وليس لها معنى مستقل" ⁽¹⁾ ما يعني أنّ الكلمة عند بلومفيد هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة كما يمكن أن تدخل أو تستعمل في ترتيب جملة أو كلام.

أمّا مارتينييفيستعمل مصطلح المونيم بدل مورفيم في هذا السياق، وهو الوحدة الدنيا للتقطيع الأول لأنها مزوّدة بالشكل والمعنى وتحمل الدال والمدلول وهي محل اختيار المتكلم فمثلا عند تقطيع العبارة التالية: "خير الأمور أوساؤها" نحصل على خمس (مونيمات) بتعبير مارتيني ، خمس (مورفيمات) بتعبير "بلومفيد" وهي: خير/ال/أمور/أوساط/ها، وكل واحدة من هذه الوحدات قابلة للاستبدال على محور التركيب والتصريف.

فالكلمة هي الواجهة التي تختفي وراء الآثار الحقيقية المكونة للغة الإنسانية، فقد تكون الكلمة بمثابة "المونيم" الواحد تجمع عدة "مونيمات" أو يحدث العكس حين يجمع "المونيم" الواحد عدة كلمات، ومنه قد يكون:

المونيم أصغر من الكلمة. (المونيم > الكلمة).

المونيم يساوي الكلمة. (المونيم = كلمة).

المونيم أكبر من الكلمة. (المونيم < الكلمة).

كما لا يجب أن نخلط في هذه الصورة بين مفهوم الكلمة ⁽²⁾ ومفهوم المونيم لما يكون المونيم على الصور التالية:

⁽¹⁾ بكري محمد الحاج، بحث تجاوب الصيغ الصرفية التصريفية مع المحتوى الدلالي في شعر الرثاء لعيسى جرابا، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، ع3، 1437هـ، 2016م، ص15.

⁽²⁾ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة العربية، ترجمة د. كمال بشر ص96.

المونيم >الكلمة، فهذا يعني أنه جزء منها نحو الضمائر المتصلة أو الحركات.

المونيم <الكلمة، وهذا يدل على أنّها عبارة عن كلمة أو وحدة مركبة، كما هو في الأسماء المركبة.

المونيم =الكلمة، وفي هذه الحال يسرى عليه مفهوم الوحدة المعجمية الحرّة أو المقيّدة.

أمّا الكلمة عند "فيرث" فقد اعتمد هذا الأخير على التّقابل الاستبدالي في الوحدات الصوتية للكلمة أي استبدال الأصوات ذات الصّفات المميّزة في الكلمة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات، أو حذفها ممّا يؤدي إلى إيجاد كلمات جديدة، وهذا يعني أنّ حدود الكلمة وماهيتها تتحقّق عنده بواسطة هذه العمليّات الاستبداليّة، ومثالها كلمة Pin قد تصبح Bin أو Pan؛ فإذا أضفنا إليها صوتاً جديداً فقد تصبح Spain؛ وأمّا الحذف يحوّلها إلى in⁽¹⁾ إنّ تطبيق نظريّة الاستبدال بين الأصوات يسير على اللّغة الإنجليزيّة كما يمكن تطبيقه على اللّغة العربيّة مثلما في قال وجال وصال.

ومنّ هذا حدو فيرث في تعريفه الكلمة "ترنكا": إذ أثار جدلاً واسعاً بين علماء اللّغة المحدثين والمعاصرين حين عرّف الكلمة على أنّها وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات قابلة للإبدال، ولها وظيفة دلاليّة.

ويقول "دي سوسير": تكتسب الكلمات علاقة مبنية على صفة اللّغة الخطيّة بسبب ارتباطها فيما بينها ممّا يستثني إمكانيّة لفظ عنصرين في آنٍ واحد⁽²⁾ كما يقول تكتسب الذاكرة مشكّلة مجموعات تميزها علاقات مختلفة⁽³⁾.

إنّ الكلمة بصفة عامة هي صوت أو مجموعة من الأصوات نطقت أو رسمت خطيّاً مشكّلة وحدة حاملة لمعنى مرتبط - في لغة معيّنة - بتمثيلكائن، أو شيء، أو مفهوم.

(1) ينظر ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة وقدم له وعلّق عليه كمال بشر، مكتبة الشباب (د.ط) ص: 45.

(2) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور ديوان المطبوعات، ط2، 2005م، ص 131.

(3) اللسانيات النشأة والتطور، نفسه، ص 132.

إنّ مفهوم الكلمة لا يزال غير واضحاً والغرب لازلوا يعدونها الكلمة هي الوحدة الدّالة الوحيدة حيث تتكون الجمل من كلمات، وإنّ أمكن تقسيم الكلمة إلى مقاطع وحروف، وهي وحدات غير دالّة فالكلمة صوت أو مجموعة من الأصوات لغة يقابلها معنى، وعلى مستوى الكتابة، هي حرف أو مجموعة من الحروف تقع بين فراغين أبيضين؛ وهذا ماذهب إليه الحاسوبيين في تحديد الكلمة لمعالجة النصوص اللغوية آلياً.

ومن هنا تعددت مفاهيم الكلمة عبر الأزمنة وربطوها من حيث مكوناتها وما تتألف منه.

المبحث الثاني: أقسام الكلم

لقد نشأ مفهوم الكلمة في اللغة العربية من نظرية أقسام الكلم؛ لكن الإشكال الواقع هو أنّ الكلمة ليست بالضرورة أن تكون دائماً تلك الوحدة الإملائية ذات الرسم المستقل؛ فعلاً؛ لو درسنا الاستخدام الغامض لمفهوم الحرف لدى النحاة العرب الأوائل؛ فسنجد أنّ هذا المصطلح كان يقصد به في بعض الأحيان وحدة دالة كالفونيم؛ أو أيّ سلسلة خطية؛ ويقصد به أحياناً أخرى أيّ مقطع دالّ كال مورفيم (أصغر وحدة دالة قابلة للفصل عن طريق تقطيع اللكسيم) ويقصد به كذلك اللكسيم (أصغر وحدة دالة مستقلة في المعجم العربي).

فمنذ زمن سيويه؛ وكتابه يشكل أقدم مؤلف في نحو اللغة العربية وصل إلينا؛ حيث يشير مصطلح الحرف فيه إلى قسم من أقسام الكلم متميّزاً عن الاسم والفعل؛ وقد اصطلح عليه مصطلح الأداة؛ يقول: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"⁽¹⁾

إذ بقي مصطلح الحرف يدل على هذا المفهوم؛ فتغلّب على حروف المباني إلى أن جاء ابن "سراج" بعده؛ فأسهّم في تصنيف المادة النحوية بحسب فئات الكلمات لا سيّما الفئات المورفولوجية – التركيبية.

إنّ تقسيم وحدات اللغة إلى أجزاء الكلم: اسم، فعل وأداة كما ذكر سيويه في الفصل التمهيدي من كتابه، لهو التقسيم التقليدي الذي اعتمده النحاة بعده. أمّا ابن سراج في القرن الرابع الهجري؛ فقد ألّف كتاب الأصول الذي أبدع فيه جهداً كبيراً باقتراحه تفصيلاً لأقسام الكلم. وفيما يخص الاسم

(1) سيويه؛ الكتاب 1/12.

اكتفى سيويه بإعطاء أمثلة فيما نجد ابن السراج يعرّف الاسم تعريفاً دلاليّاً، يقول: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد... إذا كان الفعل يدلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل⁽¹⁾

أمّا الحرف فيعرّفه ابن السراج على أنّه: "مالا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم"⁽²⁾؛ فالإخبار هنا يقصد به الإسناد. وإن كان للزخشي فضل في تحديد مفهوم الكلمة في المفصل؛ فقد توسّع في نظريّة أقسام الكلم؛ من هنا نلاحظ أنّ النحاة العرب اعتمدوا في تقسيمهم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف شرط الدلالة المذكور في حدّ الكلمة قد عادوا إلى هذا الشرط وميّزوا فيه بين ضربين بمراعاة الكيفية التي تحصل بها الدلالة في الكلمة. فعندهم أنّ الدلالة فيها إمّا تكون ذاتيّة بمعنى أنّ الدلالة فيها تكمن في نفس الكلمة وهذا شأن الاسم والفعل، وإمّا تكون مستنبطة من غير الكلمة ذاتها،⁽³⁾.

إنّ توظيف نظريّة أقسام الكلم على المستوى المورفو-تركيبى "Morphosyntactic" أصبح تدريجيّاً طريقة تصنيف تقليديّة لدى النحاة العرب، فإذا كانت طبيعة الوحدات اللسانيّة التي تنضوي تحت فئة الاسم، وتلك التي تنضوي تحت فئة الفعل، وتلك التي تنضوي تحت فئة حروف المعاني (الأدوات) (عرفت تطوّرًا مهمًّا، وبالتّالي فإنّ هذا التطوّر هو الذي أعطى تدريجيّاً الملامح العامّة لمفهوم الكلمة في النحو العربي؛ وهذا ما يميّز هذا المفهوم في اللّغة العربيّة عن المفهوم نفسه في اللّغات الأخرى .

إنّ مقارنة المباحث الخاصّة بالأدوات في هذه الأطروحات الثلاث عند كلّ من الزخشي، وابن بشاذ، وابن السراج تقضي إلى ملاحظة أوليّة، مفادها اختلاف المنطق التصنيفي لكلّ واحد منها، فنجد أنّ ابن السراج يعتمد في تصنيف الأدوات على اعتبارات مورفولوجيّة وفقاً لعدد مقاطعها ثنائيّة، ثلاثيّة...

(1) ابن السراج البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة ج 1، ط3، 1996م، ص36.

(2) نفسه 40/1.

(3) توفيق قريرة، الاسم والاسميّة والإسماء في اللّغة العربيّة، -مقاربة نحوية عرفانية- تقدم أ.د عبد القادر المهيري، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع صفاقس، ط1، 2011، ص38.

أما وظائفها، فقد تناولها "ابن السراج" بصفة عامة لما تطرق للدراسة النحوية للاسم، والفعل؛ بينما نجد أنّ الزمخشري يعدّ الأنواع المختلفة للأدوات وفق تصنيف دلالي، ويميّز بينها حسب وظائفها سواء أكانت حروف جرّ أم حروف ربط... ثمّ نجد ابن باشاد يضيف مزيداً من التصنيفات الفرعية للأدوات؛ فنجده يصفها مبدئياً بكونها وحدات عاملة، أو غير عاملة، ثمّ يصنّف الوحدات العاملة اعتماداً على وظيفتها التركيبية من شرط، وربط، حتّى وفق دلالتها المورفولوجية من لواصق التأنيث، ولواصق الحالات.

إضافة إلى هذا نجد تقسيم إبراهيم أنيس في إطار بحث الجملة العربية أجزاؤها ونظامها. تحت عنوان "أجزاء الكلام"، نرى أنه وجد تضارباً بين الدراسة اللغوية والدراسة المنطقية، لأنّ التعريفات التي اعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة ليست جامعة ولا مانعة ولا تتطابق مع معطيات العربية وفي هذا يقول (قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم).⁽¹⁾

فلقد اقترح تقسيماً رباعياً للكلم اعتبره أدق من التقسيم الثلاثي للنحاة القدامى لم ينسبه صراحة لنفسه بل نسبه إلى المحدثين دون مزيد من التوضيح فيقال ((وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين. وقد بنوه على الأسس الثلاثة السابقة)).⁽²⁾

وهذا التقسيم يشمل على ما يأتي:

القسم الأول: الاسم

يندرج تحته ثلاثة أنواع: الاسم العام ويسميه المناطقة، هو الاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة، لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل شجرة، كتاب، إنسان، مدينة ولا يطرأ

(1) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس ط1، 1998م، ص182.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ط1987، 6م، ص282.

عليها أي تغيرات عند إدخال أداة التعريف، أما النوع الثاني فهو اسم العلم ويسمى عند المناطقة ومعظم النحاة بـ "الاسم الجزئي" يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة فقط، فلم يطلق اسم "أحمد" من أجل توفر صفة أو مجموعة من الصفات في هؤلاء الناس، فالعلم عند "ستيوارت مل" لا مفهوم له ولكن عند المناطقة قد يشيع الاسم العلم، ويصبح وصفا من أوصاف اللّغة مثل (حاتم) للكريم، و(نيون) بمعنى ظالم، وحينئذ يكون له مفهوم، ويرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة. ⁽¹⁾ واعتبر الصفة من النوع الثالث وتسمى النعت وضرب لها أمثلة (أحمر وكبير) ونحو ذلك، وقد تصور الارتباط بين الأسماء التي يطلق عليها المناطقة أسماء الذوات، مثل إنسان وحيوان، وبين ما يسميه النحاة بالصفات والنوعات، ككبير وأحمر حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه اسم الذات، فالكبير قد يكون إنسانا وقد يكون حيوانا، وقد يكون شيئا من الأشياء أي أن ما يسميه بالمناطقة أكثر عددا في الصفات منه في أسماء الذات وهو تلك الصفات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس أكثر تعقيدا من مفهوم النوعات والأوصاف، فالإنسان لا يسمى إنسانا إلا بعد تحقق مجموعة من السمات، كأن يتكون من لحم ودم وأن نلاحظ فيه الحياة وأن تمشي على رجلين وينطق ويفكر وغيرها من السمات المألوفة لنا، والتي لا حصر لها في حين أن كلمة "الكبير" لا بين يشمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي "الكبير" التي تضاد "الصغير". ⁽²⁾

وقد بين أنيس أن الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة ولا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي ⁽³⁾ وذلك ببعض القرائن اللغوية كالتأنيث والتذكير أو تأخر الصفة عن الموصوف. ⁽⁴⁾ وقد أورد مثالين لتوضيح ذلك: "الجنود التميميون على مسيرة الجيش" و"أ، وامرأة، وأب، وأم، التميميون الجنود في طليعة القبيلة" فقد استعملت كلمة (الجنود) في المثال

(1) نفسه، ص 283.

(2) المرجع السابق، ص 289.

(3) فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1977م، ص 107.

(4) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي، المرجع السابق، ص 186.

الأول "اسما" وفي المثال الثاني "صفة" وهي لم تتغير في صيغتها أو معناها. ثم ذكر أن الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة هو ما نعرفه أن الصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى التمييز بين التذكير والتأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها : رجل، أم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل : كبيرة وحمراء... الخ إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر، وليس له مؤنث مثل : كرسي، بيت، قلم... الخ، ومنها ما هو مؤنث وليس مذكر، مثل : شمس، دار الخ، وختم أنيس كلامه عن الصفة فقال : (بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة)⁽¹⁾

القسم الثاني. الضمير

الضمير هو القسم الثاني من أقسام الكلم عند أنيس فذكر انه يتضمن ألفاظا معينة في كل لغة، منها ما يتركب من مقطع واحد، ومنها ما يتركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، وعلى هذا الأساس نجد أنيس يدرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

الضمائر: وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مث ل: أنا، أنت، هو... الخ وشرط استعمال الضمير أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى كل من المتكلم والسامع وذكر ابن أنيس أن ليس له تعقيب فيما يخص كلام النحاة على الضمائر حين يعدونها أقدم المعارف أما ضمائر الغيبة فقال أنها ألفاظ مبهمة تحتاج إلى البيان، ولا يمكن استعمالها بدون ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، ثم أشار إلى ضمائر المتكلم التي ظنها النحاة أنها لا تحتاج إلى بيان أو تعريف رآها لا

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المرجع السابق، ص 290.

تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى وليس ما يسميه النحاة بالتخصيص في مثل: (نحن العرب) إلا بيانا للضمير، وتوضيحا له عن طريق اسم ظاهر⁽¹⁾.

ألفاظ الإشارة: يرى أن ألفاظ الإشارة مثل هذا، تلك، هؤلاء... الخ تعتبر من أنواع الضمير والتي يستعاض بها، تكرر أسماء ظاهرة غير أنها في بعض التعبيرات توضع جنبا إلى جنب ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة. وقد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلا ربطا ظاهريا تبرره حركات الناس في أثناء الكلام، أما الغرض الحقيقي لاستعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماما. ففي قولنا: (هذا كتاب) إنما ينبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيد أيضا، وهو اسم الإشارة، ويورد ابن أنيس مثالا وهو قوله تعالى: [جَنَاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ] (50) مَتَكِينٍ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ (51) وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ الْأَثْرَابُ (52) هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ (53)]⁽²⁾.

فكلمة (هذا) قد استعيض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات و أنيس بعد هذا العرض بقوله: (ومع هذا نرى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرر جعل كل منها مستقلا عن الآخر في ناحية من النواحي).⁽³⁾

الموصلات: وهي النوع الثالث من أنواع الضمير وهي مثل: الذي، التي، الذين... وقال أنوظيفتها الربط بين الجمل ويستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة. ومع هذا لها استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.

العدد: النوع الرابع من قسم الضمير وهي مثل ثلاثة، أربعة... ذكر أنيس أنها أيضا ألفاظ يستعاض بها عن تكرار تلك الأسماء الظاهرة، فقولنا: (ثلاثة رجال) يغني عن قولنا (رجل، ورجل، ورجل)⁽⁴⁾

(1) نفسه، ص 291.

(2) سورة ص - الآيات - من 50 إلى 53.

(3) المرجع السابق، ص 292.

(4) نفس المرجع.

القسم الثالث: الفعل

أوضح أنيس أن الفعل هو القسم الثالث في أقسام الكلام وهو ركن أساسي في أغلب اللغات الإنسانية، ووظيفته في الجملة هي الإسناد. نحو قوله تعالى: [لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ هُنَّ]⁽¹⁾ ويتجلى معنى الفعل في إفادة الحدث في زمن معين، وقد رأى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي، كما رأى النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن وإن حاولوا تأويل هذا في جدل عقيم. ويصرح بضرورة اللجوء إلى تلك العلامات التي يعرف بها الفعل والتي ذكرها النحاة ك(قد والسين وسوف وضمير الرفع)⁽²⁾

القسم الرابع: الأداة

وقد اعتبرها أنيس القسم الرابع لأقسام الكلم، وتضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة والتي منها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للحجر، أو للنفي أو للاستفهام، أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية مثل قبل، وبعد وفوق، وتحت، وغير ذلك⁽³⁾. وما ننتهي إليه فكل لغوي يرى من وجهة نظره الكلمة وما تتكون منه لذلك لا نستطيع الإكتفاء بقسم أي نحوي بل الأخذ بما ينفعا من أقسامها.

(1) سورة الممتحنة- الآية 10.

(2) إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص 293.

(3) نفس المرجع، ص 264.

المبحث الثالث: الجملة ومصطلحاتها اللسانية:

تعريف الجملة:

أ: لغة:

جاء في العين الخليل (ت 175هـ) الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، واجملت له الحساب والكلام من الجملة⁽¹⁾

وجاء في الصحاح الجوهري: "والجملة واحد الجمل، وقد أجملت الحساب. إذا رددته إلى الجملة."⁽²⁾

وفي المصباح المنير: "أجملت الشيء إجمالاً جمعته من غير تفصيل وأجملت في الطلب"⁽³⁾.

وفي المعجم الوسيط: "الشيء جمعه عن تفرق والحساب: جمع أعاده وردده إلى الجملة والكلام وفيه ساقه موجزاً"⁽⁴⁾

وجاء تعريفها في المنجد في اللغة والإعلام "أجمل الشيء جمعه أو ذكره من غير تفصيل، يقال: "أجمل الحساب والكلام ثم فصله وبينه"، والجملة (ج) جمل جماعة الشيء ما تركب من مسند ومسند إليه وهي إما اسمية نحو: الحَيِّرُ عَمِيمٌ، أو فعلية نحو عَمَّ الحَيِّرُ.⁽⁵⁾

ب: اصطلاحاً:

نجد أن المبرّد أول من استخدم مصطلح الجملة في عدة مواضيع من المقتضب منها: والأفعال مع فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة⁽⁶⁾

⁽¹⁾ الخليل أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج6، ص143

⁽²⁾ إسماعيل ابن حمادة الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج5، ص162

⁽³⁾ أحمد ابن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ج3، ص43

⁽⁴⁾ إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط دارالفكر، ط2، ج1، ص136

⁽⁵⁾ لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ط المئوية الأولى، 2008م، ص102.

⁽⁶⁾ المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1979، القاهرة، ج4، ص123

لكن هذا لا ينفي أن سيويه استخدم المفهوم الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع منها: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال الكذب فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً، وأما المحال فأن تنقض كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح كأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك⁽¹⁾: قدر بدا رأيت، وكبي زديأتك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب كأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.⁽²⁾

وذكر الزمخشري في "المفصل": "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأني إلا في اسمين كقولك "زيد أخوك وبشر" صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" وانطلق بـ"ك" ويسمى الجملة"⁽³⁾.

وتكلم ابن يعيش (ت 643هـ) عن الكلام والجملة فيقول "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له"⁽⁴⁾.

من هنا نجد أن الجملة والكلام اسمان لشيء واحد، إلا الجرجاني فنجد عنده الجملة أعم من الكلام فالكلام شرط للإفادة أما الجملة فقد تفيد أو لا تكون مفيدة. وذلك في قوله: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام المطلق"⁽⁵⁾.

المطلق"⁽⁵⁾.

(1) سيويه الكتاب، ج1، ص25-26.

(2) نفس المصدر، ص26.

(3) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 1427هـ، 2007م، ص12.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص21.

(5) الجرجاني، علي ابن محمد ابن علي، التعريفات، تح: نصر الدين التونسي، القاهرة، ط1، 2007م، ص133.

ومن هنا نتطرق إلى مصطلحات اللسانية للجملة:

اعتبرت الجملة أقل شأنًا من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، فالجملة ليس لها حد في كونها قصيرة أو طويلة لأن المهم فيها خاصية الإسناد، فالجملة هي مركب لغوي تتكون من عنصرين: المسند والمسند إليه يمثلان صورة متعددة متنوعة في نماذج الكلام المشخص ضمن بنية تركيبية أساسية كل منها يشبه النواة⁽¹⁾ إذن من هنا الجملة تتألف من شقين: المسند والمسند إليه وعليه، فالمسند إليه يبدأ به لأن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المتكلم، والمسند الحامل للخبر، أي يحمل خلاصة الكلام المقصود من المسند إليه، مثال ذلك قوله تعالى: (المال والبَنُونُ): مسند إليه (زينة الحياة الدنيا): مسند⁽²⁾

من هنا الجملة لا تتركب إلا من خالهما وأنها قائمة على العملية الإسنادية ولاحظت في المثال أن المسند (الخبر) هو ما يحكم به، والمسند إليه محكوم عليه (المبتدأ) وخلاصة القول بأنهما النواة لأهميتهما في عملية الإسناد.

إضافة إلى هذا نجد التركيب الإسنادي عند "أندريه مارتنيه" -أحد رواد التحليل الوظيفي- هو التركيب الذي لا يمكن اختصاره، إذ لا يمكن لأحدهم أن يؤدي خطابا لغويا لوحده لقوله: "إن أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند، ويشير الآخر إلى مشارك سلبى أو إيجابى ونسميه المسند إليه ويكون تقويم دوره على هذا الأساس"⁽³⁾.

عنده ثلاثة عناصر يمكن للجملة أن تحلل من خلالها:

1-العنصر المركزي: هو المحمول أو فحوى الكلام، أي المسند

(1) ينظر حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990م، ص218.

(2) سورة الكهف، الآية 46.

(3) أندريه مارتنيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحموي، المطبعة الجديدة، دمشق 1985م، ص124.

- 2- أداة التحصيل: أي المسند إليه، وهو العنصر المشارك فاعلا أو مفعولا لكي يكون للمسند الحضور الذي يستحق كفعوى خطاب. وغالبا ما يكون الفاعل في اللغات الهندو-أوروبية هو الأداة التي تعمل على التحصيل: وكلاهما (المسند والمسند إليه) عنصران إلزاميان لا يمكن حذفهما في الجملة.
- 3- أنماط الإلحاق: وهي التكملة لما لها من دلالات مستقلة عن مضمون الجملة الأساسي، وهي تشبه في مفهومها ما يسمى "الفضلة" في نحونا العربي، والإلحاق نوعان: إلحاق بالعطف في مثل قولنا: الحق سيف وسلطان

- وإلحاق بالتعلق ويشمل وظائف نحوية مختلفة كالنعت والمضاف إليه، الجار والمجرور... مثل: اشترت كتابا نافعا... الخ

إضافة إلى هذا نجد قضية النظم عند عبد القاهر الجرجاني: النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يتعدى ثلاثة أقسام، تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وقال: ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من حرف واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على الجملة⁽¹⁾.

- 1- تعلق اسم باسم: فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو صفة أو تأكيدا أو عطفًا أو بدلا أو عطف بحرف أو بأن يكون مضافا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضارب أبوهم⁽²⁾.

واسم المفعول: كقولنا: **زَيْدٌ مَضْرُوبٌ وَعِلْمَانُهُ**، وكقوله تعالى: **ذَلِكَيْؤْمٌ مَّجْمُوعٌ لِّهَا النَّاسُ**، والصفة المشبهة: كقولنا: **زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَهَةٌ**، **وَكَرِيمٌ أَصْلُهُ**، شديد ساعده.

(1) محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد، الانتشار العربي، بيروت لبنان، ط2006، م1، ص15.

(2) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دارالمريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، د ط، ص78.

والمصدر: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا⁽¹⁾

2- تعلق الاسم بالفعل: أن يكون فاعلا له أو مفعول، فيكون المصدر قد انتصب به، كقولنا: ضربت ضربيا، ويقال له: المفعول المطلق، أو مفعول به، كقولك: ضربت زيدا، أو ظرفا مفعول فيه زمانا أو مكانا، كقولك: خرجت يوم الجمعة، وقفت أمامك، أو مفعول معه كقولنا: جاء البرد والطيالسة، أو مفعول له كقولنا: جئتك إكراما لك وفعلت ذلك إرادة الخير لك⁽²⁾.

أو يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأحواتها والحال والتمييز المنتصب عن الكلام، طاب زيد نفسا، وحسن وجهها، وكرم أصلا، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولنا: جاء القوم إلا زيدا، لأنه من قبل ما ينتصب عن تمام الكلام⁽³⁾.

3- تعلق الحرف بهما: ثلاثة أضراب:

أحدهما أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون في ذلك حروف الجر التي من شأنها أن تتعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليها بأنفسها من الأسماء، مثل أنك تقول: مررت، فلا يصل إلى نحو، عمر. وجدته قد وصل بالباء أو على⁽⁴⁾.

وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى، مع، في قولنا: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فهي بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وكذلك حكم "إلا" في الاستثناء فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة، بمعنى (مع) في التوسط بين الفعل والاسم..⁽⁵⁾

والضرب الثاني في تعلق الحروف بما يتعلق به، العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا: لقد جاء زيد وعمرو.

(1) نفسه 78.

(2) نفسه ص 79.

(3) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص 80.

(4) نفس المصدر

(5) نفسه، ص 78

والضرب الثالث تعلق بمجموعة الكلمة جملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك شأن هذه المعاني أن تتناول ما تناوله بالتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء⁽¹⁾.

معنى ذلك إنك إذا قلت: ما خرج زيد، وما زيد خارج، لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعا من زيد وزيد مسند إليه.

ومختصر كل الأمر: أن لا يكون الكلام كلمة واحدة فقط بل مركبة إما من مسند ومسند إليه أو مشبه ومشبه به كقولنا: كأن زيدا الأسد أو أدوات الشرط عند دخولها على الكلام تشكل جملتين تكون إحداهما جوابا للأولى فبدون مكمل لأحد لا يتم معنى الكلام وفائدته⁽²⁾.

أما مفهوم النظم عند الجرجاني: اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك⁽³⁾، فلا تخل بشيء.

وذلك أنا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، زيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: أن تخرج، اخرج، وان خرجت خرجت، وان تخرج فأنا خارج⁽⁴⁾.

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو يسرع، أو هو يسرع، وجاءني قد أسرع.

(1) نفسه، ص 78

(2) ينظر، لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص 79

(3) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص 82.

(4) نفسه، ص 82.

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل منها بخصوصيته في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ"ما" في نفي الحال، و"لا" إذا أراد نفي الاستقبال⁽¹⁾

و"إن" فيما يترجح أن يكون وألا يكون، بـ"إذا" فيما علم أنه كائن، وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، من موضع ثم وموضع أو، من موضع أو، من موضع أم، وموضع لكن، من موضع بل⁽²⁾.

ويتصرف في التعريف والتكبير، والتقديم والتأخير في الكلم كله وفي الحذف، التكرار، الإضمار، والإظهار فيضع كلا من ذلك في مكانه، ويستعمله على الصفة، وعلى ما ينبغي له⁽³⁾

وقد لخص الجرجاني مجمل قوله في مباحث علم المعاني فقد ذكر الإسناد والمسند، والمسند إليه، وما يجري فيه من صور كثيرة، فالمسند أو الخبر يكون اسما أو فعلا مضارعا، ويكون معرفا أو منكرا، ويتقدم المسند إليه ويتأخر عنه وقد يفصل بينهما بضمير فصل ولكل ذلك وجه في التعبير⁽⁴⁾.

والشرط والجزاء يأتيان على صور كثيرة ولكل صورة دلالتها الخاصة والحال يكون اسما أو فعلا مضارعا أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل، وقد تكون ماضيا مسبوqa بقد وحدها أو بقد والواو، ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام.

وإذا كانت للأسماء والأفعال خصائص في التعبير، فإن للحروف أيضا خصائص دقيقة، فإن النفي بـ(ما) غير النفي بـ(لا) وموضع استخدام (إن) الشرطية غير موضع استخدام (إذا)⁽⁵⁾. بالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف، لا بد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات وبجانب

(1) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية 83.

(2) نفسه ص 83.

(3) نفسه ص 83.

(4) نفسه ص 84.

(5) المصدر السابق ص 84.

ذلك لا بد من معرفة مواضع التعريف والتنكير في الأسماء مسندة أو مسندة إليها وأيضا لا بد من معرفة مواضع التقديم والتقديم والتأخير، والذكر الحذف والتكرار، والإضمار، والإظهار⁽¹⁾.

وتتدرج في المواضيع الأخيرة صورة من الإيجاز الذي يقوم على الحذف، والإطناب الذي يقوم على التكرار، وهذه الأفكار التي انتهى إليها علم المعاني على يد السكاكي ومدرسته وغاية ما هنالك أن عبد القاهر قد فاته فرع أو شعبة كبعض شعب باب الإنشاء، وعبد القاهر يرى أن الفرق بين التراكيب والاختلاف بين الأساليب، ليس فرقا.

في الحركات وما يطرأ على الكلمات من تغييرات وإنما الفرق في معاني العبارات وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تحدثه هذه القواعد وما تستسيغه من معنى وما يتولد عن النظم من مدلول⁽²⁾.

ولقد وقف الدرس اللغوي النحوي على أول ثنائية تحليلية للجملة (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) موضوعة لإخبار ثبوت المسند والمسند إليه، بلا دلالة على التطور والاستمرار، إذا كان خبرها اسما يقصد به الدوام والاستمرار بمعرفة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا (جملة فعلية فعلها مضارع) يفيد استمرارا تجديدا إذا لم يوجد داع إلى الدوام، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام ف "إن زيدا قائم" يفيد تجدد القيام وليس دوامه واعتبرها البصريون وابن هشام أساس للجملة العربية لأن الأسماء أصل والفعل فرع⁽³⁾. والمسند إليه يتصف فيها بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد لأن هذا الأخير يدل على الدوام والثبوت.

أما الجملة الفعلية فموضوعه لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويشير إلى تحديد سابق أو حاضر (في الماضي والحال)، كما تشير إلى استمرار دون تجدد وعليه فنظام الجملة في العربية سلك أحد الخطين: أحدهما يجري على هذا النحو:

(1) لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص 84/85.

(2) المرجع السابق ص 85.

(3) مهدي المخزومي في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط 1986، 2، ص 33.

مبتدأ (مسند إليه) + خبر (مسند) + ك بالجملة الاسمية: جملة اسمية على حين أن الثاني يجري على النحو التالي:

فعل (مسند) + فاعل أو ما ينوب عنه (مسند إليه) + مفعول به مباشر + مفعول ظرفي = جملة فعلية⁽¹⁾

ومن هنا تطبق الثنائية التحليلية وتعد تركيباً إسنادياً يتكون من العناصر التالية:

- المسند إليه: (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل)

- المسند: (الخبر، الفعل)

- الإسناد: أي الرابط في العملية الكلامية بين المسند والمسند إليه لذلك تتطلب الجملة نظاماً تفرضه قواعد اللغة وعلى هذا اعتبرت الجملة قاعدة كلام يتواصل بها الناس بقوانين مضبوطة صحيحة كي لا يختل معناها ويسوء التواصل عند المتكلم والسامع غرضها إيصال فكرة يحكمها مبنى موزون⁽²⁾

وبهذا أقرت اللسانيات أن الجملة التي تتكون من فونيمات تعد وسيلة للإفصاح وللتخاطب والتواصل بين الفرد ونفسه والسامع والمتكلم⁽³⁾، كما تعد وحدة نحوية صغيرة تعبر عن معنى لا تستطيع الكلمة المفردة تقديمه، وفي ذات الوقت تتميز إسنادياً عن بعض التراكيب اللغوية الأخرى كالتركيب الإضافي، الوصفي، العطف... الخ؛ لأن النظرية الألسنية الحديثة تحلل اللغة من زاوية أنها مجموعة جمل، كل جملة منها تحتوي على شكل صوتي، وعلى تفسير دلالي ذاتي يقترن بالشكل الصوتي، وقواعد اللغة هي التي تفصل التوافق بين الصوت والدلالة؛ إذ يستطيع من خلالها المحلل أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصوده المتكلم ومراده⁽⁴⁾

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا، ط2، 1999م، ص217.

(2) ينظر، محمد خان، لغة القرآن الكريم، المكتبة الوطنية، الجزائر، ط2، 2004م، ص23.

(3) ينظر، خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، عالم المعرفة، حدة، ط1، 1984م، ص19.

(4) خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987م، ص12.

نجد العالم بلومفيلد صاحب كتاب اللّغة 1932، اقترح في مثاله من اللّغة الإنجليزية:

(Poor johnranaway) : أي المسكين جون جرى مسرعا ؛ أي الجملة هنا انقسمت إلى

قسمين:

1-poorjohn: المسكين جون

2-ranaway: جرى /أو فرّ مسرعا

وتنقسم كل منها إلى وحدات صرفية ومورفيمات:

Poor: مورفيم

John : مورفيم

Ran : مورفيم مستقل

Away : مورفيم

وقد فرّق بلومفيلد بين المكون النحوي والمركب النحوي، فالمكون النحوي هو أصغر وحدة لغوية يمكن أن تدمج فيما هو أكبر منها ليكونا مركبا، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها، مع الاحتفاظ بقيمتها اللغوية ووظيفتها النحوية⁽¹⁾ ومثال ذلك: المركب النحوي التالي: الرجل يتألف من قسمين "ال" التي لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أدنى منها مع المحافظة على وظيفته نحويا وداليا أو صرفيا و"رجل" وهي الأخرى نفس الشيء مع الاحتفاظ بدورها في التركيب.

والتركيب النحوي عند "بلومفيلد" أقل من جملة، لكن يمكن للجملة أن تتألف من مركب نحوي واحد استنادا لتقدير ما هو مضمّر وما هو مقدر منها، فقولنا لأحد الأشخاص "اذهب" أو "go"

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص29.

مركب مؤلف من الفعل المذكور والضمير الغائب "أنت" الذي يدل عليه السياق والمكون عنده لا يعدو أن يكون واحدا مما يأتي: مكون اسمي/مكون فعلي/مكون حرفي.

ولا يمكن لأحد هذه المكونات أن يحل الآخر والتركيب النحوي وفق ذلك نوعان: تركيب تغلب عليه الصفة الاسمية أو تركيب تغلب عليه الصفة الفعلية، وقد سماه مركزيا لأن أحد عناصره يمكن أن يحل محل الآخر دون أن يختل التركيب الجملي مثال: "الطالب المجتهد نجح" فهذه الجملة تتألف من قسمين: الطالب المجتهد والتالي ما يتألف من بقية الجملة.

والأول منها مركب مركزي لأن كلمة مجتهد يمكن أن تحل محل كلمة "الطالب" فيقال "المجتهد نجح" مثلما يسوغ لنا قول: "الطالب نجح".

وخلاصة القول أن الجملة تتألف من الكلام لهذا تداخل مصطلحين في بعضهما لكن لكل منهما أقسام ومعاني ودلالات وكلا منهما دور في التواصل بين الناس فنجد اللسانيين القدماء أنتجوا عدة مصطلحات للجملة كالإسناد واللسانيين المحدثين قاموا بتطوير وتجديدها بإتيان ببعض المصطلحات الجديدة.

الفصل الثاني:

التأريخ لمفهوم الجملة من المدونات النحوية التراثية.

1. الجملة عند القدماء.

2. الجملة عند المحدثين.

3. الجملة في التراث النحوي من الناحية التركيبية.

الفصل الثاني: التأريخ لمفهوم الجملة من المدونات النحوية التراثية.

المبحث الأول: الجملة عند النحاة القدماء.

اختلفت آراء النحويين اللغويين في تناولهم الجملة وتحديد دلالتها ومفهومها ومكوناتها وحدودها وترتيب عناصرها، وقبل أن تبدأ المدارس النحوية في البصرة والكوفة في اقتراح تفسيراتها للأبنية الملاحظة في الجملة العربية نجد أن الإرهاصات الأولى للاهتمام بالقضايا النحوية بدأت مع المفسرين الأوائل للقرآن الكريم، ومن هنا من أي نقطة بدأ مفهوم الجملة وإلى أين وصل في وقتنا الحالي وما أهميتها في التراث النحوي.

الجملة عند القدماء:

- الخليل أحمد الفراهيدي (ت 174هـ): نسب إليه كتاب الجمل وهو لا يقصد الجمل بالمفهوم الإصطلاحي وإنما قصد إجمال قواعد نحوية في مختلف أبواب النحو ملخصاً قواعدها فنجد في مقدمته كتاب الجمل، (جملة الإعراب)⁽¹⁾

- سيوييه (140هـ/ت 180هـ): لم يستخدم مصطلح الجملة في تناوله للقضايا النحوية وإنما استخدم الكلام، وفي بعض المواضع نجده يقول: "وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لكم هنا، لأن هذا موضع الجمل"⁽²⁾، وأيضاً "و جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل"⁽³⁾ ويقول كذلك "فهذه جملة هذا كله"⁽⁴⁾، غير أن كل هذه الاستعمالات للجملة لم تكن دالة على المعنى الإصطلاحي، وقد اكتفى سيوييه بذكر العناصر المكونة للجملة كالمسند والمسند إليه، موضحاً فيه

(1) الخليل ابن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة القاهرة، ط1، 1985، ص33.

(2) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيوييه الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1988، ص32/3.

(3) المصدر نفسه، ص119/3.

(4) المصدر نفسه، ص208/3.

المقصود بالمسند والمسند إليه بقوله: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه"⁽¹⁾ ويقصد بالمبني عليه الخبر لكونه يبني على المبتدأ ويخبر عنه.

- بن زياد يحيى الفراء (ت 207هـ): ذكر لفظ الجملة في مواضع من كتابه: "معاني القرآن"، ولكنه لم يحدّد ملاحظتها، ومفهومها ولم يضع تعريفًا لها، ومن ذلك قوله: "وقد وقع الفعل في أول الكلام وهو ما نطلق عليه الآن الجملة الفعلية"⁽²⁾ ويقول في موضع آخر: "وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمر؟ فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذلك"⁽³⁾.

- أبا العباس المبرد (ت 285هـ) أول من استخدم مفهوم الجملة في القضايا النحوية، يقصد بالجملة الدلالة على الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، فيقول مثلاً في كتابه المقتضب: "وإنما كان الفاعل رفعا، لأنّه هو والفعل جمل يحسن السكوت عليها، وتجب بها الإفادة"⁽⁴⁾ ويقول في موضع آخر "الأفعال مع فاعليها جمل"⁽⁵⁾ ويقول أيضا: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضعه رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل"⁽⁶⁾، وبهذا فإن مفهوم الجملة الجملة عند المبرد هو دلالتها التركيب الإسنادي سواء كان المسند فيه فعلا أم اسما⁽⁷⁾.

- ابن السراج (316هـ) وأبو علي الفارسي (ت 377هـ): الجملة والكلام مترادفان، وأن معناهما واحد، فأجزاء الكلام عند الفارسي: اسم وفعل وحرف، ثم عقد بابا قال فيه: "هذا ما أتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: الاسم والفعل والحرف فكانا كلاما، وهو الذي يسميه أهل العربية بالجمل" قام زيد وذهب عمر. ويدخل على الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين"⁽⁸⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 23/1.

(2) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح عماد الدين بن سيد الدرويش، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط 1، 2011م، 10/2.

(3) المصدر السابق، 2/333.

(4) أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1994، 1/146.

(5) المصدر نفسه، ص 4/123.

(6) المبرد، المقتضب، 4/125.

(7) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2007م.

(8) أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان-الأردن 2002م، ص 63.

-الزجاجي (ت337هـ): ذكر كلمة (الجملة) في عدة مواضع غير أنه لم يتعرض لها بالتعريف، فيقول مثلاً في باب المبتدأ والخبر: "أما الجمل فتنقسم إلى قسمين: تارة اسمية و تارة فعلية، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، والفعلية هي التي صدرها فعل⁽¹⁾ .

—علي بن عيسى الرماني(ت384): يقول "الجملة هي المبنية من موضوع، ومحمول للفائد"⁽²⁾ .

—ابن جني(ت392هـ): جعل مصطلح الكلام خاص بالجملة حين قال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون: الجمل، نحو: زيد أخوك وقام محمد"⁽³⁾ ويقول كذلك: وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"⁽⁴⁾، هو من القلائل الذين يجمعون بين مصطلح الكلم والجملة والتركيب في قوله أن الكلام إنما "هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها، وثبت القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وإلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس"⁽⁵⁾ .

—عبدالقاهر الجرجاني(ت471هـ): "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا أتلّف اثنان فأفادا نحو: [خرج زيد] سمي كلاماً وسمي جملة وقوله: وإتّما سمي كلاماً وسمي جملة"⁽⁶⁾ .

⁽⁵⁾ الزجاجي علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، شرح الجمل، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ج1، 1319هـ، 1998م، ص125.

⁽²⁾ عيسى الرماني، الحدود في النحو، تحقيق بتول قاسم نصر، جامعة بغداد، ص47.

⁽³⁾ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دط، دت، ج1، ص17.

⁽⁴⁾ المصدر السابق ج1، ص19.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، ج1، ص32.

⁽⁶⁾ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص68.

- الزنجشيري(ت538هـ):عَرَّفَ الكلام قائلاً:"الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى،وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك:زيد أخوك،وبشر صاحبك،أو في فعل واسم،نحو قولك:ضرب زيد،وانطلق بكر،ويسمى الجملة"⁽¹⁾وهو هنا جمع بين المصطلحين.
- أبو البقاء العكبري(ت616هـ):عَرَّفَ الكلام بقوله:"الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها"⁽²⁾.
- ابن يعيش(ت643هـ):هو كذلك جعلهما مترادفتان بقوله:"الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه،مفيد لمعناه ويسمى جملة"⁽³⁾.
- مالك الأندلسي(ت672هـ):فَرَّقَ بين الكلمة والجملة في قوله:"الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته"⁽⁴⁾ والمراد بذاته إخراج ما هو مقصود لغيره كجملة الصلة، نحو:(قام أبوه)،من قولنا:(جاء الذي قام أبوه)،فهي جملة وليست كلاما،لأن الإسناد فيها ليس مقصودا لذاته.
- ابن فلاح اليميني(ت680هـ):"الجملة عبارة عن كل ما يقوم به معنى مركب تام،أو ما يدل بعضه على بعض مايدل عليه جميعه،والمفرد بخلافذلك"⁽⁵⁾
- رضي الدين الاسترابادي(ت686هـ):"الفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر للمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"⁽⁶⁾

(1) أبو القاسم جار الله الزنجشيري،المفصل في علم العربية،دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة،1425هـ/2004م،ص32.

(1) عبد الله بن الحسين العكبري،اللباب في علل البناء والإعراب،تحقيق غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر،بيروت،دمشق لبنان ط1،1995،ص41.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق د.إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط2001،ص72/1.

(3) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي،تحقيق د.عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر الطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ص5/1.

(5) ابن فلاح اليميني،المعني في النحو تحقيق عبد الرزاق السعدي،مطابع دار الشؤون الثقافية،ط1،بغداد،2000م،ج2،ص297.

(6) الاسترابادي شرح رضي على الكافية،تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس،بنغازي-ليبيا،ط2،1996،9/1.

- ابن منظور (ت711هـ): "الكلام ما كان مكثفياً بنفسه، وهو الجملة"⁽¹⁾.

- ابن قيّم (751هـ): "الجملة كلام قائم تام بنفسه"⁽²⁾.

- ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): أكد عدم ترادف المصطلحين واستخدم الجملة أكثر تعميماً، وقال أن كل منهما مستقل عن الآخر، وبينهما عموم، وخصوص، فيقول: "وبهذا يظهر لك أنّهما ليس بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"⁽³⁾، وهو أول من درس الجملة دراسة علمية منهجية مستفيضة ويعرفها: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله مثل: (قام زيد)، والمبتدأ والخبر مثل: (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللّص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً"⁽⁴⁾.

- الشريف الجرجاني (ت816هـ): يعرف الجملة بقوله: (إنّ الجملة عبارة عن مركب أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: (زيد قائم)، أم لم يفد كقولك: (إن يكرمني)؛ فإن جملة الشرط لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً)⁽⁵⁾.

- محي الدين الكافيجي (ت879هـ): ذكر في قوله: "نقل البعض عن النحاة أن الجملة ترادف الكلام عندهم"⁽⁶⁾.

(1) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب/دار صادر، بيروت، دط، دت، ج12، ص245.

(2) ابن قيّم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق معروف زريق ومحمد وهي سليمان وعلي عبد الحميد بلطجي بيروت، دار الخير، ط1، 1414هـ 1999م، ص31.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-دار طلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص37/2.

(4) نفس المصدر ص37/1.

(5) علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، 1985، ص91.

(6) محي الدين الكافيجي، شرح قواعد الإعراب/تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق، دار طلاس، ط3، 1996م، ص68.

-السيوطي(ت911هـ):"إذ يقول:الجملة قيل:ترادف الكلام،والأصح أنّها أعم لعدم شرط الإفادة⁽¹⁾.

-عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت 972هـ):الجملة عنده "وترادفه أي الكلام (الجملة) من أجملت الشيء إذا جمعته (عند قوم) فمفهومها واحد"⁽²⁾.

وخلاصة مفهوم الجملة عند القدماء أنّها تنحصر في مفهومين :

الأول: أنّها ترادف الكلام ومعناها واحد فالكلام ما اتلف من اسم وفعل وحرف وهذا ينطبق على الجملة أيضا.

الثاني:الفصل بين الكلام والجملة لأن الكلام له فائدة والجملة قد تتكون من مسندين إما تكون ذات مفهوم ومعنى وإما تكون بلا فائدة أي يوجد بينهما عموم وخصوص.

⁽¹⁾ جلال الدين السيوطي،مع الوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1، 1998م، ص49/1.

⁽²⁾ عبد الله بن أحمد الفاكهي،شرح الحدود النحوية،تحقيق:محمد الطيب الإبراهيم،بيروت،دار النفائس،ط1، 1407هـ، 1987م، ج2، ص214.

-المبحث الثاني: الجملة عند المحدثين

الجملة عند المحدثين العرب:

وبمرور الزمن ازداد الاهتمام بالجملة من طرف النحاة المحدثين العرب والغربيين فظهرت عدة مدارس فكشفت قواعدها وحصرتها في تحليلها إلى مكوناتها الأساسية.

-مهدي المخزومي وإبراهيم أنيس: "الجملة أقل قدرا من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" ⁽¹⁾، "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبيّن المتكلم به أن الصورة الذهنيّة كانت تتألف أجزاءها في ذهنه، ثم الوسيلة التي تنتقل ما جال في ذهن المتكلم إلى أذن السامع" ⁽²⁾.

-عبد الرحمن أيوب: "الجملة تنقسم عندها لمحدثين إلى قسمين باعتبارها واقعا، واعتبارها نموذجا يصاغ عليها عديد من الجمل الواقعة فالنماذج التطبيقية ليست علما بل أنتجت من أحداث واقعية" ⁽³⁾.

-رمضان عبد التواب: "الجملة وحدة كبرى لأية مجموعة كلامية مثل قولنا: محمد في البيت، وتتركب الجملة من وحدات أصغر منها وهي ما يطلق عليها الكلمات" ⁽⁴⁾.

-عبد السلام هارون: فرق بينهما "الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه" ⁽⁵⁾. "فالجملة عنده لا تنحصر بمكوناتها سواء أسندت من فعل وفاعله أو من مسند إليه ومسند وهي القول المركب كان مفيدا أو لم يكن" ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار البلاغة، القاهرة، مكتبة الأجلو المصرية، ط1، 1986م، ص302.

⁽²⁾ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الراقد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1986، ص33.

⁽³⁾ ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، دط، دت، ص125.

⁽⁴⁾ د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ص65.

⁽⁵⁾ عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001 م، ص25.

⁽⁶⁾ ينظر، عبد السلام هارون نفس المصدر، ص25.

-عبد الرأحي: "والجملة في تعريف في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل بذاته"⁽¹⁾.

-خليل عمارة: "إن الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى السكوت عليه، وهي إما أن تكون للإخبار المحايد يسمى بالبنية السطحية، ومن حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية ومن حيث المبنى إما اسمية توليدية أو توليدية فعلية"⁽²⁾.

-عباس حسن: "الكلام أو الجملة هو ما يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مستقل مثل: أقبل ضيف، فاز طالب نبيه، لن يُهْمَلْ عاقل واجبا"⁽³⁾ مثل: فاز طالب نبيه، ففي هذا التعريف يرادف بين الكلام وجعلهما واحد.

الجملة لدى المحدثين الغربيين

ارتكزت مفاهيم الجملة عند الغربيين على مفاهيم بنيوية وتوليدية تحويلية وتداولية نذكرها في مايلي:

-دي سوسير رائد المدرسة البنيوية يعرف الجملة: الجمل عبارة عن تتابع من الرموز، وأن كل رمز يسهم بشيء من المعنى، لهذا فكل رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده لم يعطي مفهوما واضح بل كانت أهميته البحث في النظام الذي تتألف من الجملة إذ هي سلسلة تترتب في علاقات مبنية على الخطية الطولية اللسانية⁽⁴⁾.

-ماريو باي: "الجملة تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية"⁽⁵⁾

(1) عبد الرأحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط2، 2000م، ص85.

(2) ينظر، أحمد خليل عمارة، رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، دراسة و صافية، جدة، عالم المعرفة، 1984م، ص87.

(3) عباس حسن، النحو الوائي، دار المعارف بمطرب، ط2، 15/1.

(4) ينظر، دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص156.

(5) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م، ص112.

-آلانجاردينار: "الجملة مثال للكلام تنطق وتسمع وتشير إلى معنى محدد" ⁽¹⁾، ذكر أن النحاة وصفوها من حيث تجريدها من الكلمات المتتالية.

أما بلومفيد وممن معه من السلوكيين فينظرون إلى الجملة على أنها شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه، إذن الجملة عندهم أصغر شكل لغوي لا يحتاج إلى غيره ⁽²⁾.

وتشومسكي: يرى أن الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى في التحليل اللغوي ⁽³⁾، وقد اعتمد في تحليله الجملة إلى مكوناتها المباشرة طريقة التحليل الشجري، والجملة تتولد عنده من البنية العميقة (النواة) إلى البنية السطحية إذ تتكون من الكلمات تسمى بالجملة المتولدة التحويلية ⁽⁴⁾.

لم يكن هناك اتفاق بين القدماء والمحدثين في تحديد مفهومها فالمحدثين ركزوا على خصائص الجملة متبنين أسلوب البلاغيين مهتمين بالتركيب الوظيفي والنحوي والدلالي وهنا يكمن التواصل بين التراث النحوي العربي والبحث اللساني الحديث.

⁽¹⁾ عبدالرحمن، أيوب، المرجع السابق، ص126.

⁽²⁾ أحمد مجتبي السيد محمد، الجملة عند النحاة اللغويين القدامى والمحدثين، مفهومها ومكوناتها، مجلة جامعة سبها، العلوم الإنسانية مجلد 13، ع2، 2014، ص11.

⁽³⁾ نعم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، العراق، جامعة الموصل، د ط، 1985م، ص9

⁽⁴⁾ ينظر نعم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، الدار البيضاء، 2012، ص115.

المبحث الثالث: الجملة في التراث النحوي من الناحية التركيبية

إن نظرة النحاة القدماء والمحدثين إلى مفهوم الجملة لم يكن كافياً وربطها مع الكلمة وإنما ربطوها بقواعد ومكونات وأقسام، فالجملة ليست عبارة عن ألفاظ فقط تتصور في ذهن المتكلم بل عبارة عن كلمات منسوجة يضبطها تركيب لتصبح جملة يستطيع السامع إدراكها ويصل إلى مفهومها، وفي الغالب ما يكون انسجام بين التركيب الكلامي وليس مضبوط فيحدث سوء تفاهم بين المخاطب والمتلقي. ومن هنا تحتاج الجملة إلى تركيب لفظي ومعنوي في آن واحد.

الجملة الاسمية:

تستخدم الجملة أو المركب الاسمي في التراث النحوي وهي الجملة التي يتصدرها الاسم في بعض الأحيان ترتبط بالقرائن الزمانية والمكانية، فلا يكون فيها المسند فعلاً وإن استغنت عنهما يخلق اتصافاً بين علاقة المسند والمسند إليه⁽¹⁾.

والملاحظ أن الجملة عند ابن هشام: "الجملة الاسمية التي صدرها اسم، كزيد قائم، هيهات العقيق، وقائم الزيدان"⁽²⁾. وهيهات العقيق تعمل عمل الفعل وقائم الزيدان.

ونجد المبرد يحلل ظاهرة الإسناد "نفترض أنك ابتدأت قولك: زيد، فذكرك له تنبيه للسامع" ليتوقع ما تخبره به عنه"⁽³⁾ فإذا قلت: "منطلق" أو ما أشبه منه استقام الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ولو لا ذلك لم تقل له (زيد)، ولكنت قائلاً له: "رجل يقال له زيد"، فلما كان يعرف زيداً ويجهل ما تخبره به عنه، أفدته الخبر، فصح الكلام، لأن اللفظة الواحدة من

(1) ينظر، علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، دار العلمية الدولية والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م، ص30.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح، مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط1، 1964م، ج2، ص420.

(3) المبرد، المقتضب، ص4/126.

الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام" (1). ومن ناحية التركيب، يجب أن يكون الإسناد بين المبتدأ والخبر ليفيد الخبر معنى الابتداء (2).

ومن هنا كان الخبر خيراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ، لأنه مسند إليه، ومثبت به المعنى بالإضافة إلى نظرة الحريري "الكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه و"عمرو متبع" وجملة "المبتدأ" أو من اسم وفعل، كما مثلناه من سعى زيد، وتسمى جملة فعلية..." (3).

أما تقسيم الزمخشري: الجملة التي تكون خبر لمبتدأ:

أن تكون مركبة من فعل وفاعل: الطالب يشكر الأستاذ

أن تكون مركبة من ابتداء وخبر: المسافر مريض

أن تكون ظرفاً: الساعة تحت الوسادة

الجملة الفعلية:

يقصد بها تلك الجملة التي يكون فيها المسند فيها فعلاً تقدم أو تأخر، لأنها تقوم على أساس الفعل. وقد اختلف العلماء في تقسيم الفعل قديماً وحديثاً، فمنهم من يراه قسمين اثنين، ومنهم من يراه ثلاثة أقسام (4).

وسيؤيه قسم الفعل إلى قسمين:

الأول: لفظي معروف لدينا الآن، وهو تقسيم الأفعال من حيث الصيغ الشكلية إلى ماضي ومضارع، أمر.

(1) نفس المصدر، ن، ص.

(2) ينظر نفس المصدر، ص 128/4.

(3) الحريري، شرح ملحمة الأعراب، تحقيق د. أحمد محمد القاسم، دار الكلم الطيب، ط1، 2002م، ص 39.

(4) علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية، ص 31.

الثاني: معنوي يعني الماضي، والمستقبل (الذي يشمل المضارع والأمر صيغة) والدائم (الذي يقصد به اسم الفاعل ويعني الحال المستمر إلى المستقبل).

وهذا أكده المبرد: "الفعل قسمان يدل على المضارع المستقل، ساقوم، والماضي أي حصل في زمن فائت من الدهر، قام والفعل سواء اتصل بالسين أو ليتصل فهي تدل على الاستقبال"⁽¹⁾.

كما يمكن تقسيمها إلى قسمين:

الجملة الفعلية التي لا يقصد بها الزمن:

ليس من الضروري أن يدل فعل الحال، أو المستقبل على حدث وقع في الزمن الحاضر أو المستقبل، وليس من الضروري أيضا أن يعبر الماضي عن حدث وقع فعلا في الزمن الماضي، وليس الزمان هو القرينة الوحيدة المراد من الفعل، فإن الفعل قد يدل على محض تمام الحدث، أو عدم تمامه بصرف النظر عن إدارة الوقت الذي وقع فيه، فقد لا يحتاج الإنسان في بناء الجملة إلى المفهوم الدلالي الزمني، وإنما يحتاج إلى الحدث الموصوف⁽²⁾.

والأساليب مثلا لاستفهام، النداء، التعجب لا تدل على الحدث ولا تقترب بالدلالة الزمنية ونفس الشيء للماضي وغالبا ما يدل على الصفة المثبتة فيما يلي: فَعَلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، كرم محمد، حسن خلق، شرف زيد، عور الرجل ثبوت الصفة⁽³⁾

الجملة الفعلية الزمنية:

(1) ينظر نفس المرجع ص 31، 32.

(2) الدلالة الزمنية نفس المرجع ص 37.

(3) ينظر، نفس المرجع، ص 37.

الجملة التي يشير المسند فيها إلى زمن معين في الماضي، أو الحال، أو المستقبل، نحو: زيد يقوم، نجح الطالب، أو هي الجملة الفعلية التي يتحدد فيها الزمن بواسطة الصيغ، أو القرائن الفعلية، والظرفية، والحرفية، والمعنوية، والتاريخية⁽¹⁾.

نحو: لم يمت الحق، فدلالة الزمن هنا في هذه الجملة ماض، لأن (لم)، قلبت معناه إلى الماضي.

نحو: يكاد المطر يسقط، فدلالة الزمن في هذه الجملة مستقبل، تحوّل للاستقبال بواسطة الفعل (يكاد)

نحو: سافر زيد الآن، فدلالة الزمن هنا في هذه الجملة حال تحددت بواسطة الظرف (الآن)... الخ⁽²⁾.

خلاصة القول:

- اختلاف آراء مفهوم الجملة بين القدماء والمحدثين أدى إلى انقسام الجملة إلى عدة أقسام

- ربط الجمل الاسمية والفعلية بالعامل التركيبي الذي يحكمها الإسناد.

- اقتران الجمل بالقرائن الزمنية والمكانية.

(1) نفس المرجع، ص38.

(2) نفس المرجع، ص38، 39.

خاتمة

خاتمة

وأهمّ ما توصلت إليه هذه الدراسة هي:

- يتّصل مفهوم الجملة بعدّة مصطلحات لها علاقة بها كاللفظ، والقول، والنّص، فالجملة تتألّف من ألفاظ التي تعدّ اللبنة الأساسية في الإفصاح عمّا يجول في ذهن المتكلّم، والجزء الأصغر الذي ينتج عنه القول ليصبح هذا الأخير على شكل كلام.

إضافة إلى هذا نجد بعض الوسائل التي تحتاج إليها الألفاظ لتنمية اللغة والحفاظ عليها مثل: الاشتقاق، والنحت، والتّعريب، والمجاز.

- وجود فروق بين القول والجملة تتحدّد من خلال تعريف الكلام، فالكلام قول والكلم قول والكلمة قول، ومنه الجملة تتحقّق بتناسق الأقوال.

- أما ما استنتجناه من علاقة النّص بالجملة، هو أنّ النّص عبارة عن نسيج من سلسلة كلامية مترابطة من الجمل وتشرط فيها حسن النظام؛ فالجملة يجب أن توضع في شكل أحسن لتعطي تأليفا ونسجا مضبوطا في استخراج النص.

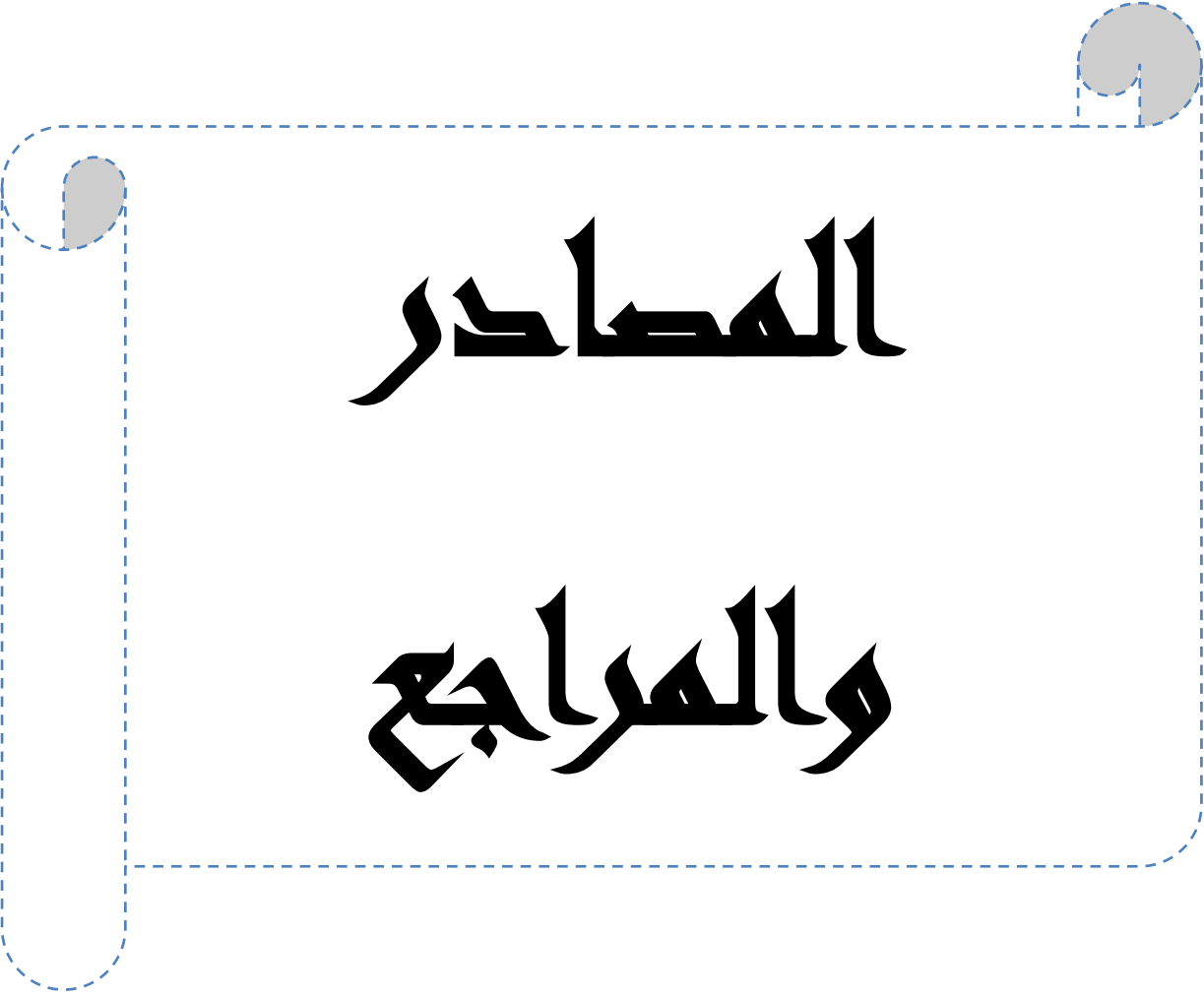
وكل هذه الاستنتاجات موجودة في لغة العرب، تتجلّى في إنتاجاتهم من نصوص شعرية وأقوال المتكلمين منذ عصور طويلة، مع اختلاف النحاة القدامى في تحديد بعض المصطلحات النحوية منها الكلام والكلم والكلمة والجملة.

- توسّع النحاة القدماء على رأسهم سيبويه، وابن السراج والمحدثين في وضع مفهوم خاص بالكلمة نتيجة اختلاف مدارسهم ومذاهبهم واختلفوا في تحديد أقسامها، وما لاحظناه هو أن القدماء جردوا قواعد نحوية استنبطت من اللغة في تحديد العملية الكلامية، أمّا المحدثين قالوا بضرورة وضع نظام للكلمة، ومن بينهم د/إبراهيم أنيس الذي انبرى إلى إعادة النظر في تقسيم الكلمة.

- انطلق النحاة في شرح مصطلحات الجملة اللسانية منذ القدم بشرحها ودراستها، وقام المحدثون باستكمال ما جاء به القدماء من خلال مصطلحات جديدة.
- لا تقاسا جملة من حيث الحجم وإنما بالنظر إلى عنصرها المسند والمسند إليه
- كان للبلاغيين دور كبير في النظر إلى الجملة، لا سيما استناد النظرية نظم الكلام، حيث لا بد من وجود مسند ومسند إليه بحيث ربط الجرجاني هذا بالتعلق: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، تعلق الحرف بكليهما.
- أمّا لدى اللسانيين الغربيين، فأضافوا التحليل الوظيفي عند تعاملهم مع مفهوم الجملة، فنجد أنّ أندري مارتيني اعتمد في تحليل الجملة على التركيب الإسنادي فلا يقوم خطاب إلا بواسطة المسند والمسند إليه ليصح القول ويكون جملة وربطها بعناصر تحلل بها: العنصر المركزي، أداة التحصيل، أنماط الإلحاق.
- إقرار بأول ثنائية تحليلية للجملة: (الجملة الاسمية، الجملة الفعلية) وثبوت المسند والمسند إليه يدل على التطور والاستمرار.
- ربط أقطاب اللسانيات الحديثة - وعلى رأسهم بلومفريد - الجملة بالفونيمات للإفصاح والتخاطب والتواصل، وفرّقوا بين المكوّن التركيبي، والمكوّن النحوي.
- أمّا الجملة في التراث النحوي فقد اكتسبت مفهومها من كتب النحويين القدماء على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن هشام الأنصاري، حيث ربطوها بالكلام والقواعد النحوية، لكن أول مفهوم لها كان على لسان المبرّد في كتابه المقتضب حين قال (الأفعال مع فاعليها جمل)، كما كانت نظرة عبد القاهر الجرجاني لها من حيث النظام اللغوي.
- نجد بعض المحدثين العرب أمثال مهدي المخزومي، وخلييل عمارة، وعبد الرّاحي، لم يتطرقوا إلى مفهومها فحسب وإنما دراستها من جانب الإسناد والتركيب، كما نجد بعض اللسانيين الغربيين أمثال

دي سوسير، وبلومفيد، وتشومسكي، فقد أضافوا دراسة لها بناء على مفاهيم بنيوية توليدية تحويلية تداولية.

- لا بد من ترابط بين الكلمات، فالجملة الفعلية والاسمية تساعد في بناء الكلام وهما عنصرين ضروريين في الجملة، فالجملة الاسمية دالة على الدوام والثبوت وهي تتكوّن من مبتدأ وخبر، يشترط فيها مسند ومسند إليه ليصحّ معناها، أمّا الجملة الفعلية فيكون فيها المسند فعلاً وهي قسمان: لفظي ومعنوي، تدل على التطور والتغير، وكلا الجملتين لهما دلالة زمنية ومكانية.



المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية ورش.

مصادر ومراجع عربية:

- إبراهيم أنيس وآخرون المعجم الوسيط، دار الفكر، ط2، ج1.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ط6، 1987.
- ابن السراج البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ج1، ط3، 1996م.
- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق معروف زريق ومحمد سليمان وعلي عبد الحميد بلطاجي بيروت، دار الخير، ط1، 1414هـ، 1999م.
- ابن جني الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دط.
- ابن سنان الحفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 2012.
- ابن فلاح اليميني، المغني في النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، ج2، 2000م.
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ج1، 1990م.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة كلم، دار المعارف.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط1، 1964م.
- ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار طلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل يعقوب، ط1، 2001م.

- أبو البقاء الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ، 1998م.
- أبو الفارسي، المسائل العسكرية، تح علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط2، 2002م.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا، ط2، 1999م.
- أحمد مؤمن، اللسانيات، النشأة، والتطور، ديوان المطبوعات، ط2، 2005م.
- إسماعيل ابن حمادة الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين مج5.
- تمام حسان، مناهج في البحث اللغوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط د، 1990م.
- توفيق قريرة، الاسم والاسمية والأسماء في اللغة العربية، مقارنة نحوية عرفانية، تقديم د. عبد القادر المهيري، صفاقس، ط1، 2011م.
- الجرجاني علي ابن محمد علي، التعريفات، تح نصر الدين تونسي، ط1، 2007م.
- جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح الجوامع، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998م.
- حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990م.
- الخليل أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح مهدي الخزومي، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين مج6.
- خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي، مكتبة الأردن، ط1، 1987.
- خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة، وتراكيها-منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م.

- خليل عمايرة، رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، دراسة وصفية، جدة، عالم المعرفة 1984م.
- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر الجزائر، ط2، 2000م.
- الرضي الاسترأبادي، شرح الكافية.
- الزجاجي علي ابن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، شرح الجمل، تحقيق فواز الشعار، ط1، ج1، 1419هـ، 1998م.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية دراسة وتحقيق فخر الدين صالح قدارة، ط1، 1425هـ، 2004م.
- سيويه الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، 1480هـ، 1998م.
- شرح ابن عقيل، على ألفية مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1400هـ، 1980م.
- طه، عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م.
- عباس حسن الوافي، دار المعارف بمطرب، ط3، ج1.
- عبد الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000م.
- عبد القاهر الجرجاني، المقصد في شرح الإيضاح، ج1.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر.
- عبد الله ابن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، لبنان، ط1، 1995م.
- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، محمد الطيب الإبراهيم، بيروت، دار النفائس، ط1، 1407هـ، 1987م.
- عز الدين المجدوب المنوال النحوي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.

- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.
- علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، دار العلمية الدولية والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002
- عيسى الرماني، الحدود في النحو، تحقيق بتول قاسم، جامعة بغداد، ع1، مجلد23.
- فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1977م.
- فاضل ثامر، اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي) المركز الثقافي العربي، المغرب ط1، 1994م.
- فاضل صالح السامرائي الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 1427هـ، 2007م.
- لاشين عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، السعودية، دط.
- لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق بيروت، ط. المئوية الأولى، 2008م.
- المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة، دط، 1415هـ.
- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1994م.
- محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد، الانتشار العربي بيروت لبنان، ط1، 2006م.
- محي الدين الكافيحي، شرح قواعد الإعراب تح فخر الدين قباوة، دمشق، ط3، 1996م.
- مهدي المخزومي في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- هشام خالدي صناعة المصطلح الصوّتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2012م.

- يحيى ابن زياد الفراء، معاني القرآن، تح عماد الدين الدرويش، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 2011م.

الكتب المترجمة:

- أندريه مارتينييه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو المطبعة الجديدة، دمشق، 1985م.
- دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام.
- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة العربية، ترجمة د. كمال بشر، دط.
- فان ديك، النص بنيته ووظائفه (مدخل إلى علم النص) ترجمة محمد العمري، إفريقيا، الشرق، المغرب، ط1، 1996م.
- ماريو باي، أسس علم اللغة ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر عالم الكتبن القاهرة، ط8، 1998م.
- نعوم تشومسكي البنى النحوية، ترجمة يوثيل يوسف عزيز مراجعة مجيد الماشطة، الدار البيضاء.
- نعوم تشومسكي، جوانب نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، العراق، جامعة الموصل د. ط 1985م.

البحوث الجامعية:

- أحمد حابس، الحدود اللغوية للكلمة بين التراث والحداثة، جامعة باجي مختار، عنابة.
- سهل ليلي، حدود النص في الدرس اللساني الغربي، جامعة بسكرة، الجزائر، الخطاب، المجلد 13، ع2، 2017م.
- عبد الحكيم شعبان الغرياني، الألفاظ ودورها في تسهيل تعلم اللغة العربية، قسم اللغة العربية - كلية اللغات - جامعة طرابلس.

المجلات:

- أحمد المجتبي السيد محمد ،الجملة عند النحاة اللغويين القدامى ،والمحدثين ،مفهومها ومكوناتها،مجلة جامعة سبها ،العلوم الإنسانية، مجلد13، ع2، 2014م.
- بكري محمد الحاج ،تجاوب الصيغ الصرفية التصريفية مع المحتوى الدلالي في شعر الرثاء لعيسى جرابا،مجلة كلية اللغة العربية –جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم- ع 3، 1437هـ، 2016م.

الصفحة	العناوين
	شكر
	إهداء
أ-ج	المقدمة
5-1	المدخل: مصطلحات التيتداختلتمعاجملة
1	اللفظ
2	أنواعه
2	القول
3	النص
6	الفصلاأول: الجملة العربية، مصطلحاتومفاهيم
7	المبحثالأول: الكلمة بينالقدماءوالمحدثين
7	تعريفالكلمة
9	الكلمة فيالتراثالنحويالعربي
15	الكلمة عندعلماءاللغةالمحدثين
20	المبحثالثاني: أقسامالكلم
22	القسمالأول: الاسم
24	القسمالثاني. الضمير
25	القسمالثالث: الفعل
26	القسمالرابع: الأداة
27	المبحثالثالث: الجملة ومصطلحاتها اللسانية:
27	تعريفالجملة
38	الفصلاثاني: التأريخلمفهومالجملة منالمدونواتالنحويةالتراثية
39	المبحثالأول: الجملة عندالنحاةالقدماء.
45	المبحثالثاني: الجملة عندالمحدثين
44	الجملة عندالمحدثينالعرب
46	الجملة لدالمحدثينالغريبين
48	المبحثالثالث: الجملة فيالتراثالنحويمنالناحية التركيبية
48	الجملة الاسمية:

49	الجملة الفعلية
52	خاتمة
57	قائمة المصادر والمراجع

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع الجملة، الذي هو مفهوم مهم في التراث النحوي العربي في القديم والحديث، فعرضنا لهذا المفهوم من الناحية التاريخية، وعرضنا كذلك المفاهيم الأخرى التي تتداخل مع هذا المفهوم، مثل الكلم والكلام واللفظ، فتناولنا الآراء والأقوال التي تناقلها النحويون القدماء والمحدثون العرب والغربيين على اختلاف مدارسهم وتفاوت عصورهم، فلكل منهم وجهة نظر معينة إلى الجملة ومكوناتها، فحاولنا تحديد مصطلحاتها اللسانية حسب هذه التيارات والمدارس، ودراسة فرضية الرابط الإسنادي بين عناصرها، واختتمتُ بحثي بدراسة علاقة التركيب داخل نوعيها الإسمية والفعلية.

• Résumé :

Cette étude traite du sujet de la phrase, qui est un concept un portant dans l'héritage grammatical arabe ancien et moderne. nous avons donc présenté ce concept du point de vue historique et nous avons également présenté d'autre concepts qui chevauchent ce concept, comme le mot, la parole et prononciation, et trait des opinions et des dictons transmis par d'anciens grammairien et des savant arabe et occidentaux moderne ,avec différentes écoles et différents âges , chacun d'eux a un point de vue spécifique sur la phrase et ses composantes, et donc essayé de définir sa terminologie linguistique en fonction de ces courants et écoles .et étudies l'hypothèse du lien d'attribution entre ses éléments .j'ai conclu ma recherche en étudiant la relation de structure dans ses types nominaux et réels.

• Abstract :

- This study deals with the topic of the sentence , which is an important concept in the ancient and modern arabic grammatical heritage , so we presented this concept from the historical point of view.we have also presented other concept overlap with this concept ,such as word, speech and pronuciation ,we deal twith opinions and sayings that were transmitted by ancient grammarians and moder arabic and western scholars, with different schools and different ages ,each of then has a specific view point on the sentence and its component, so we tried to define its linguistic terminology according to these currents and schools,and study the hypothesis of the attribution link between its elements i concluded my research by studying the structure relationship within its nominal and actual types .